الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مستخرج من محضر اجتماع المجلس العلمي
رقم 2021/04 المؤرخ 24 جوان 2021

في اجتماعه المنعقد بتاريخ 24 جوان 2021، وافق المجلس العلمي للكلية على اعتماد المطبوعة البيداغوجية المقدمة من طرف:

الأستاذ (ة): **عطاوي إلهام**

الرتبة: **أستاذة محاضرة (أ)**

القسم: **علوم المالية والمحاسبة**

عنوان المطبوعة: **محاضرات في مدخل إدارة البنوك**

موجهة للطلبة: **السنة الأولى ماستر تخصص مالية وبنوك**

السنة الجامعية: **2021/2020**

وهذا بعد الاطلاع على التقارير الايجابية الخاصة بتحكيم المطبوعة البيداغوجية أعلاه من طرف اللجنة العلمية للقسم.

رئيس المجلس العلمي

أ.د بن سعيد محمد
رئيس المجلس العلمي

عميد الكلية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس

الدكتور. جميل عبد الجليل
عميد كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجيلالي اليابس –سيدي بلعباس–

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مكتبة الكلية

الرقم: 69/أم ك/ 2021

وصـــل إستـــلام مطبوعة بيداغوجية

يشهد السيد مسؤول مكتبة الكلية بأننا إستلمنا من الأستاذ(ة): عطاوي إلهام

الوظيفـة: أستاذ محاضر أ

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة:أولى ماستر تخصص مالية و بنوك

بعنـــوان: محاضرات في مدخل إلى إدارة البنوك

عدد الصفحات: 107

سيدي بلعباس في:2021-07-14

مسؤول المكتبة:

بالسيني محمد

جـامعة جيلالـي ليابس- سـيدي بلعبـاس

كـــلية العلوم الاقتصـادية و التجـارية وعلوم التســيير

القسم : **مـالـيـة و مـحـاسـبـة**

الـرقـم التسلسلي : . . ام ك/**69/2021**. . . . . .

. . . . . .

مـطـبـوعـة بـيـد ا غـوجـيـة بـعـنـو ان :

محاضرات في مدخل إلى إدارة البنوك

موجهة لطلبة **السنة الأولى ماستر** تخصص: **مالية و بنوك**

السداسي: الأول

إعداد: الدكتورة إلـهام عطاوي

الرتبة: أستاذة محاضرة – أ-

السنة الجامعية:2020-2021

قائمة المحتويات

	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: مبادئ ومفاهيم الإدارة المصرفية	
المحاضرة الأولى	
1. الخلفية التاريخية للنقود و البنوك	-1-
2. الجهاز المصرفي	-2-
1.2. تعريف الجهاز المصرفي	-2-
2.2. مكونات الجهاز المصرفي	-2-
1.2.2. المؤسسات المصرفية: Banking Institutions	-2-
2.2.2. الانظمة و القوانين التي تحكم عملها: Banking Laws And Regulations	-2-
3.2. أهمية الجهاز المصرفي في الاقتصاد الوطني	-4-
4.2. خصائص النظام المصرفي	-6-
3. مفهوم البنك و الإدارة المصرفية	-7-
المحاضرة الثانية	
4. ملامح العملية الإدارية الحديثة بالبنوك	-11-
1.4. التوازن بين الفاعلية و الكفاءة: Effectiveness &efficiency	-12-
2.4. العمل مع و من خلال الآخرين	-14-
3.4. السعي لإنجاز اهداف البنك التنظيمية	-15-
4.4. العمل في ظل بيئة متغيرة	-16-
5.4. البحث عن التفوق	-16-
1.5.4. قائد نشط Active Leader	-16-
2.5.4. محفز Incentive	-17-
3.5.4. مانح للفرص Opportunities Provider	-17-
4.5.4. خلق بيئة عمل إيجابية Positive Work Environement	-17-
الفصل الثاني: أنواع البنوك و وظائفها	
المحاضرة الثالثة	
1. البنوك الغير التجارية	-18-
1.1. البنك المركزي ووظائفه	-18-

2.1. أهداف البنك المركزي	-19-
3.1. وظائف البنك المركزي	-19-
1.3.1. الوظائف العامة للبنوك المركزية	-19-
2.3.1. الوظائف المباشرة للبنوك المركزية	-21-
المحاضرة الرابعة	
2. البنوك الإسلامية	-24-
1.2. الانشطة المصرفية العامة للبنوك الإسلامية	-28-
2.2. الانشطة المصرفية الخاصة بالبنوك الإسلامية	-28-
1.2.2. أنشطة التكافل الاجتماعي	-28-
2.2.2. أنشطة انشطة استثمارية	-29-
المحاضرة الخامسة	
3. البنوك التجارية	-33-
1.3. تعريف البنوك التجارية	-33-
2.3. الاهداف الرئيسية للبنوك التجارية	-34-
1.2.3. الربحية	-34-
2.2.3. الامان	-34-
3.2.3. السيولة	-34-
3.3. وظائف البنوك التجارية و هيكلها التنظيمي	-36-
1.3.3. وظائف البنوك التجارية	-36-
2.3.3. الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	-38-
الفصل الثالث:إدارة السيولة المصرفية	
المحاضرة السادسة	
1. السيولة في البنوك و إدارتها	-42-
1.1. مكونات السيولة	-42-
1.1.1. السيولة الحاضرة	-42-
2.1.1. السيولة شبه النقدية	-44-
2.1. نسب السيولة	-44-
1.2.1. نسبة السيولة النقدية (نسبة الرصيد النقدي)	-44-
2.2.1. نسبة الاحتياطي القانوني	-45-
3.2.1. نسبة السيولة القانونية	-46-
المحاضرة السابعة	
2. إدارة السيولة و مؤشرات سياستها	-48-

1.2. سيولة الودائع	-48-
2.2. سيولة الإقراض	-49-
الفصل الرابع: إدارة الودائع المصرفية	
المحاضرة الثامنة	
1. الودائع المصرفية و تصنيفاتها	-53-
1.1. مفهوم الوديعة و أهميتها	-53-
1.1.1. مفهوم الوديعة	-53-
2.1.1. أهمية الوديعة المصرفية	-54-
2.1. تصنيف الودائع البنكية	-55-
1.2.1. تصنيف الودائع حسب مدتها (حسب الشكل)	-56-
المحاضرة التاسعة	
2. محددات عرض الودائع و الطلب عليها	-59-
1.2. محددات عرض الودائع	-59-
1.1.2. سعر الفائدة على الودائع	-59-
2.1.2. عائد البدائل	-59-
3.1.2. الدخل	-60-
4.1.2. العوامل الاخرى المؤثرة على عرض الودائع	-61-
2.2. محددات الطلب على الودائع و المخاطر الممكن حدوثها	-66-
1.2.2. محددات الطلب على الودائع	-66-
2.2.2. المخاطر الممكنة حدوثها عند فتح حسابات الودائع	-67-
الفصل الخامس: إدارة القروض المصرفية	
المحاضرة العاشرة	
1. ماهية القروض	-70-
1.1. مفهوم القروض	-70-
2.1. أهمية القروض	-71-
3.1. القرض الممكن تحصيله و القرض السليم	-72-
2. أنواع القروض	-73-
1.2. قروض السماسرة و المتعاملين في الاوراق المالية	-73-
2.2. القروض المشتركة	-74-
المحاضرة الحادية عشر	
3. ماهية سياسة الاقتراض و عوامل نجاحها	-75-
1.3. سياسة الاقتراض	-75-

1.1.3. مفهوم سياسة الاقتراض	-75-
2.1.3. أهداف سياسة الاقراض	-76-
2.3. عوامل نجاح سياسة الاقراض	-76-
1.2.3. الامان	-76-
2.2.3. السيولة	-77-
3.2.3. الربحية	-78-
3.2.3. الانتشار	-78-
4. العوامل المؤثرة في سياسة الاقتراض	-80-
1.4. الظروف الاقتصادية	-80-
2.4. سياسة البنك المركزي	-81-
3.4. رأس المال	-81-
4.4. حجم الودائع و مدى ثباتها	-82-
5.4. احتياجات السيولة في الاجلين القصير و الطويل	-83-
6.4. الربحية	-83-
7.4. المنافسة مع البنوك الأخرى و المؤسسات المالية	-84-
8.4. مقدرة و خبرة القائمين على القراض	-84-
9.4. حجم الاصول المطلوبة لتشغيل البنك	-85-
الفصل السادس:التحليل المالي	
المحاضرة الثانية عشر	
1. التحليل المالي لرقابة و تقييم أداء البنك	-87-
2. أهمية التحليل المالي	-88-
3. أهداف التحليل المالي	-89-
4. تحليل الميزانية المالية	-90-
1.4. تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية	-90-
1.1.4. مفهوم النسبة المالية	-90-
2.1.4. أنواع النسب المالية	-91-
المحاضرة الثالثة عشر	
2.4. تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي	-98-
1.2.4. مؤشرات التوازن المالي	-98-
المحاضرة الرابعة عشر	
5. الطرق الحديثة المستخدمة في قرار منح القروض	-102-
1.5. طريقة التنقيط Système de score	-102-

1.1.5. مزايا طريقة التنقيط	-103-
2.1.5. عيوب طريقة التنقيط	-103-
2.5. طريقة نظام الاخصائيين (الخبراء)	-104-
1.2.5. مزايا نظام الاخصائيين	-104-
2.2.5. عيوب نظام الاخصائيين	-105-
3.5. طريقة نظام الترتيب (RATING)	-105-
1.3.5. مزايا نظام الترتيب	-106-
2.3.5. عيوب نظام الترتيب	-106-
4.5. طريقة شبكة العصبونات او التحليل العصبوني	-106-
1.4.5. مزايا طريقة التحليل العصبوني	-107-
2.4.5. عيوب طريقة التحليل العصبوني	-107-
قائمة المراجع	

إن المؤسسات المالية والمصرفية أصبحت من السمات المميزة للعالم المتطور بعد أن كان المجتمع البشري يتعطل بالمقايضة كأساس لتلبية الحاجات المتزايدة وإشباع الرغبات المتطورة من خلال تحقيق المنافع المتعددة في ظل موارد طبيعية محدودة. و لصعوبات المقايضة، تطور التعامل بوسائل جديدة بدءا بالنقود المعدنية كالحديد ثم القصدير و بعدهما الذهب والفضة وأخيراً النحاس الممزو ج بنسبة من الذهب والفضة، ومن ثم بدأ التعامل بالائتمان بعد أن نشأت المؤسسات المالية المتعددة التي واكبت عملية النمو الاقتصادي المتسارع بعد الثورة الصناعية والتجارية والمعلوماتية وتطور قنوات الاتصال وأساليب المواصلة والنقل، فازداد اهتمام الدول بالقطاع المصرفي والمالي لاسيما عند ظهور الاقتصاد المالي أو الرقمي إلى حيز الوجود كنتاج للنظام الرأسمالي المتمثل بآلية السوق والخصخصة والعولمة .. الخ .

فتأسّست المؤسسات المالية والمصرفية كالبنوك المركزية باعتبارها دعامة رئيسية لعمل ونشاط وفاعلية القطاع المصرفي والنشاط الاقتصادي المرتبط به بشكلٍ عام وذلك لمساهمتها الفعّالة والكفؤة في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية وتعاظم أهميتها في مختلف النظم الاقتصادية باعتبارها تقود عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و تعد البنوك عصب النظام الاقتصادي لأي دولة، فلا يستطيع أن ينهض نظامها الاقتصادي مهما كان: رأسماليا أو إسلاميا دون وجود جهاز مصرفي يعمل على تجميع المدخرات المبعثرة في البلد، و ضخها في جسم الاقتصاد القومي، فتبعث فيه الحيوية و النشاط بتمويل المشاريع اللازمة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

فانطلاقا مما سبق، تهدف هذه المطبوعة إلى التعرف على أهم التطورات المعاصرة التي تشهدها البيئة المصرفية، و توضيح أساسيات إدارة البنوك في ظل هذه التطورات.

الفصل الأول

مبادئ ومفاهيم الإدارة المصرفية

الأهداف التعليمية

بعد الاطلاع على الفصل ستصبح لدى الطالب القدرة على:

- تعريف الجهاز المصرفي.
- مكونات الجهاز المصرفي.
- تعريف البنك و الإدارة المصرفية.

المحاضرة الأولى

1. الخلفية التاريخية للنقود و البنوك

إذا عدنا إلى تاريخ الكلام **Etymology** سنجد ان المصارف أو البنوك وفقا للمصطلح الدارج حاليا ترجع في أصلها إلى الكلمة الفرنسية "**Banque**" أي الخزانة، و الكلمة الايطالية "**Banca**" و تعني المكتب. و تبين لنا الدلالات اللفظية السابقة أن البنوك اضطلعت في الماضي بوظيفتين أساسيتين هما **(طه، 2010، ص 21)**:

- ✓ حفظ الاموال **Safe keeping** و تحمل مخاطر نقلها.
- ✓ إجراء التعاملات المالية **Transactions** و تتضمن القيام بأعمال الوساطة بين المودعين و المقترضين.

و بالتالي يمكن القول بصفة عامة أن المصارف هي إحدى مؤسسات الخدمات المالية، و التي تتمحور انشطتها حول الوساطة المالية، أو بعبارة أخرى هي المنشآت التي يلتقي عندها عرض الاموال بالطلب عليها **(رمضان و جودة، 2006، ص 3)**.

و تمثل المؤسسات المالية عصب النشاط الاقتصادي، فمن خلال الاموال المودعة لديها، تتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات الصناعية، الزراعية، الخدمية، العقارية و غيرها **(طه، 2010، ص 22)**.

2. الجهاز المصرفي

1.2. تعريف الجهاز المصرفي

يقصد بالجهاز المصرفي لبلد ما: المؤسسات المصرفية، و القوانين و الأنظمة التي تعمل في ظلها هذه المؤسسات.

2.2. مكونات الجهاز المصرفي

كما يتضح من التعريف السابق و على حسب **(جبر، 2008، ص 5)**، يتكون الجهاز المصرفي من:

1.2.2. المؤسسات المصرفية: Banking Institutions

التي يتربع في قمتها البنك المركزي، و يتألف الجهاز المصرفي من انواع مختلفة من المؤسسات المصرفية تختلف باختلاف الأنشطة و الاعمال التي تمارسها، فهناك المصارف التجارية، و المصارف المركزية و المصارف التنموية (أو المتخصصة)، و المصارف الاسلامية، و المصارف الشاملة.

2.2.2. الانظمة و القوانين التي تحكم عملها: Banking Laws And Regulations

يصدر عادة في كل دولة عدد من الانظمة و القوانين التي تحكم اعمال المؤسسات المصرفية التي تعمل فيها و تنظمها و من بين هذه القوانين:

أ. **قانون البنك المركزي:** التي ينظم عمل البنك المركزي، و يحدد اهدافه، و وظائفه، و علاقته مع المؤسسات المصرفية كافة التي تعمل بالبلد.

ب. **قانون المصارف:** الذي يحدد اجراءات ترخيص المصارف، و شروط الترخيص، و الاعمال المسموح لها القيام بها، و تلك الاعمال الممنوعة، و حق البنك المركزي في الاشراف الكامل عليها، بما فيها حق تزويده بالبيانات و المعلومات التي يراها مناسبة و في الاوقات التي يطلبها، و حق التفتيش المفاجئ و الدوري لسجلاتها، و تحديد نسبة الاحتياطي النقدي التي على المصارف الاحتفاظ بها لديه، و تحديد نسبة السيولة، و تحديد نسبة الفائدة.

ج. **قانون مراقبة العملة الأجنبية:** الذي يحدد شروط التعامل بالعملات الاجنبية، و كيفية تحديد اسعارها، و ينظم دخولها و خروجها من البلد، و التي على المؤسسات المصرفية التقيد بها.

د. **قانون اعمال الصرافة:** الذي ينظم عمل المؤسسات العاملة في حقل الصيرفة، و الشروط التي يجب توافرها في هذه المؤسسات، و علاقتها بالبنك المركزي.

هـ. **نظام مكاتب التمثيل:** الذي يصدره البنك المركزي لينظم عمل المؤسسات المصرفية و المالية الأجنبية التي ترغب في فتح مكاتب تمثيل لها في بلد البنك المركزي، فيحدد هذا النظام شروط فتح مكتب تمثيل، و الاعمال التي يمارسها من اجل جمع البيانات و خدمة العملاء.

3.2. أهمية الجهاز المصرفي في الاقتصاد الوطني

يعد الجهاز المصرفي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في البلد، فلا يمكن لاي نظام اقتصادي ان ينمو و يتطور دون وجود جهاز مصرفي، حتى اصبح المصرف مؤسسة لا يمكن الاستغناء عنها في أي نظام اقتصادي سواء كان رأسماليا أم اشتراكيا أم إسلاميا، نظرا للدور الذي يؤديه في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في البلد، حيث تساهم المصارف بطريقة مباشرة او غير مباشرة في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال قيامها بتقديم الخدمات التالية **(جبر، 2008، ص 11)**:

- ✓ تجميع المدخرات المبعثرة عن طريق قبولها لكافة اشكال الودائع، فتقبل المصارف التجارية ودائع تحت الطلب، و ودائع التوفير، و ودائع لأجل. اما المصارف الإسلامية، فتنظم عملية قبول الودائع بالطريقة الشرعية، حيث تقبل كغيرها الودائع الجارية (تحت الطلب)، بينما تنظم عملية قبول ودائع التوفير و لأجل على أسس اسلامية خالية من الفوائد المصرفية، و تسميها الودائع الاستثمارية، و تربط أرباح هذه الودائع بأرباح استثماراتها.
- ✓ تمويل الاستثمارات: تستخدم المصارف المدخرات المتجمعة لديها في عمليات التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع، فتقوم المصارف التجارية بتمويل الاستثمارات على شكل قروض قصيرة الاجل لتمويل راس المال العامل، و تقوم المصارف المتخصصة بمنح قروض طويلة الاجل لتمويل الاستثمارات الثابتة كالمعدات و الآلات و غيرها

من المجودات الثابتة. اما المصارف الإسلامية فتعمل على تمويل المشروعات عن طريق المشاركة في الاستثمارات بالمشاركة في رؤوس أموال المشروعات، و المضاربة و عمليات المرابحة، و التأجيل المنتهي بالتمليك و غيرها. فتساعد على زيادة عدد المشروعات في البلد، و توسيع القائم منها، و زيادة فرص التشغيل، و تخفيض مشكلة البطالة، و رفع مستوى معيشة الافراد في المجتمع.

- ✓ تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الاستيراد و التصدير، و تسديد اثمان المستوردات بتوفير العملات الأجنبية اللازمة لها، و قبض اثمان الصادرات التي تمثل حصيلة من العملات الأجنبية اللازمة لعمليات التنمية.
- ✓ المساعدة على تنفيذ المشروعات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين من اجل تسهيل قيامهم بعملهم دون تجميد رأس مال لازم لضمان قيامهم بالتنفيذ.
- ✓ المشاركة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الضخمة عن طريق المشاركة في منح القروض المجمعة التي تحتاج اليها الشركات الصناعية، و شركات النقل، و الشركات السياحية و العقارية، اذ تحتاج مثل هذه المنشآت الى أموال ضخمة لا يستطيع بنك واحد ان يقدمها، او قد لا يستطيع تحمل مخاطرة إقراضها بهذا المبلغ، خاصة و ان قوانين المصارف المركزية لا تسمح لبنك ان يمنح قرضا كبيرا لعميل واحد دون موافقة المصرف المركزي، و لذا تقوم المصارف بالاشتراك في منح القرض الكبير.

- ✓ تسهيل إجراء الحوالات و تسليمها للمواطنين، فتساهم في تقليل مخاطر نقل النقود.
- ✓ حفظ أموال الافراد، و تسهيل معاملاتهم دون الحاجة الى لحمل النقود، باستخدام الشيكات، و بطاقات الصرف الالي، و بطاقات الائتمان، و غيرها من أدوات الدفع المستحدثة.
- ✓ تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لاعمال المؤسسات و الافراد.

4.2. خصائص النظام المصرفي

يتميز النظام المصرفي بخصائص عديدة، نذكر منها **(جبر، 2008، ص 13)**:

- ✓ تعد المصارف مؤسسات وساطة مالية، بين وحدات الفائض، (من لديهم المال، و لا يستطيعون استثماره)، و وحدات العجز(من يحتاج المال لاستخدامه، و ليس لديه المال).
- ✓ تخضع المصارف في اعمالها لإشراف السلطات النقدية، و رقابتها في البلد كالمصرف المركزي.
- ✓ تلتزم بالتشريعات المصرفية: مثل قانون البنك المركزي، و قانون المصارف، و قانون الصرافة، و قانون مراقبة العملة الأجنبية، و غيرها من التشريعات المصرفية.
- ✓ تعتمد المصارف خاصة التجارية و الإسلامية، بصفة رئيسية في مصادر أموالها على الودائع، اكثر من اعتمادها على الأموال الخاصة.

- ✓ تستثمر المصارف جزءا كبيرا من الودائع اما في الإقراض، و اما في أي وسيلة أخرى من وسائل الاستثمار المختلفة، و تحقق عائدا من كونها وسيطة بين من يقدم المال، و من يحتاج اليه.

3. مفهوم البنك و الإدارة المصرفية

عرف البعض الإدارة بأنها عملية أداء العمل مع او من خلال الآخرين لإنجاز الاهداف التنظيمية في ظل بيئة متغيرة. و يتشابه هذا المفهوم مع مفهوم آخر عرف الإدارة بانها عملية تنسيق انشطة الاعمال بطريقة تؤدي إلى إتمامها بفاعلية و كفاءة من خلال او مع الآخرين **(طه، 2010، ص 29).**

بينما وسع آخرون من مفهوم الإدارة لتشمل الموارد المالية و ليس فقط الموارد البشرية، حيث عرفت بانها عملية تشغيل الافراد و الموارد لإنجاز الأهداف التنظيمية.

أما البعض الآخر فقد اتخذ اتجاها مغايرا لما سبق، حيث عرف الإدارة من خلال وظائفها الاساسية، بانها عملية التخطيط و التنظيم و القيادة و الرقابة على استخدام الموارد لإنجاز اهداف الأداء **(طه، 2010، ص 29).**

و بناءا على ما تقدم، يمكن تعريف الإدارة المصرفية وفقا لمفاهيم الفكر الإداري الحديث على النحو التالي: ***تشير الإدارة المصرفية إلى عملية تنسيق و تكامل أنشطة البنك على نحو يتسم بالفاعلية و الكفاءة لتحقيق اهداف الأداء، و من خلال مجموعة الوظائف الاساسية كالتخطيط و التنظيم و القيادة و الرقابة.***

من الناحية التنظيمية، يمكننا وفقا للنظرية العامة للنظم النظر إلى البنك كنظام **System** إداري مصمم للعمل من أجل تحقيق مجموعة من الاهداف. و يقبل في سبيل ذلك مدخلات **"Inputs"** تتمثل في الموارد المتاحة للبنوك **"Resources"**، و هي موارد بشرية (الأفراد العاملين به)، معلوماتية (نظم المعلومات المختلفة المستخدمة في دعم عمليات إتخاد القرار المصرفي)، مادية (الآلات، المعدلات، الأثاث، المباني، الاراضي، وسائل النقل)، و مالية (الاموال).

و يقوم البنك باستخدام تلك الموارد في انشطته المختلفة، و هو ما يعرف بالعملية التحويلية **Transformation Process**، بغرض تقديم مخرجات **Outputs** تتمثل في الخدمات المصرفية المتنوعة المقدمة إلى العملاء **(طه، 2010، ص 31)**، و ذلك على النحو الذي يبسطه الشكل (01):

الشكل 01: البنك كنظام

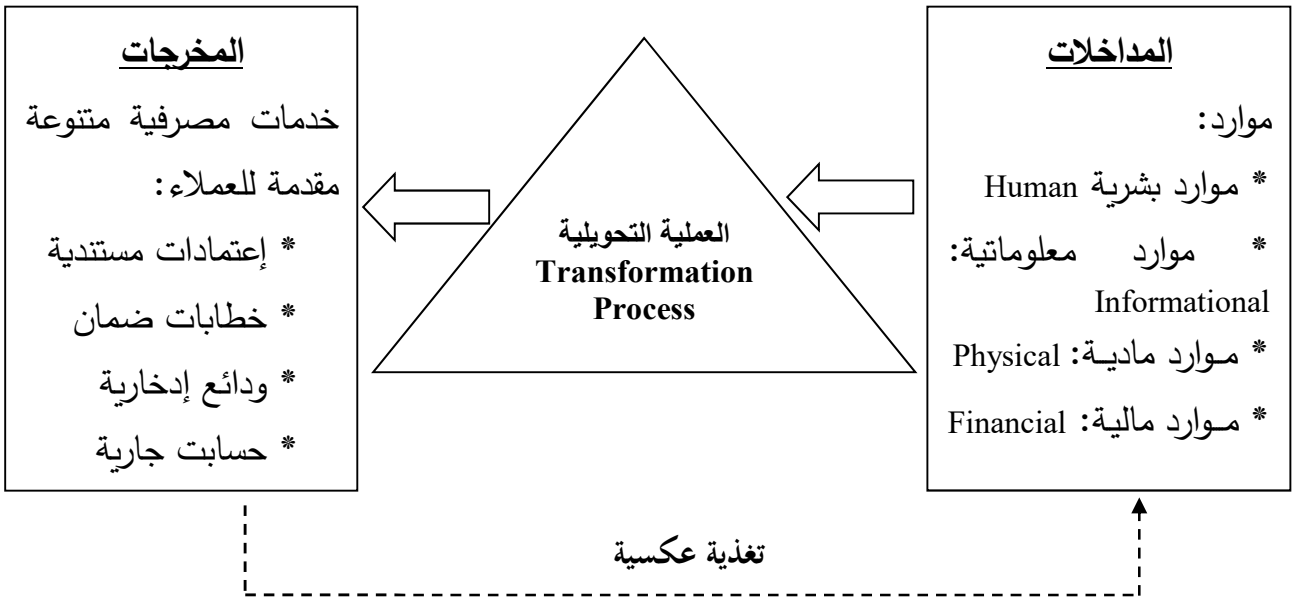

المصدر: (طه، 2010، ص 31)

فالبنك وفقا لهذا المفهوم ليست مجرد مجموعة من الافراد يتم تجميعهم عشوائيا بمحض الصدفة، بل هو تنظيم رسمي موجه لتحقيق اهداف معينة، يعمل افراده مجتمعين نحو تحقيق تلك الاهداف.

فهناك هدف تعظيم ثروة الملاك، و هدف تقديم خدمات ذات جودة و مواصفات معينة، و هدف زيادة حجم عمليات البيع المصرفي، و هدف تخفيض التكاليف، و هدف زيادة دخل العاملين..... اما الموارد فتتمثل فيما يلي **(طه، 2010، ص 30)**:

- ✓ **الموارد البشرية Human:** و يقصد بها الأفراد و الجماعات التي تساعد البنك على تقديم خدماته.
- ✓ **الموارد المادية Physical:** و يقصد بها العوامل او التسهيلات المادية اللازمة لقيام البنك بممارسة انشطته، كأجهزة الحاسوب.
- ✓ **الموارد المالية Financial:** فتتمثل في الاموال اللازمة لقيام البنوك بأنشطتها المختلفة.
- ✓ **الموارد المعلوماتية Informational:** و يقصد بها نظم المعلومات المختلفة، و التي لابد أن تتوافر بصورة فورية و دقيقة، و في التوقيت الملائم لمتخذي القرار في ظل ظروف عدم التأكد.
- ✓ للوصول إلى تعريف البنك ينبغي تحديد الإطار المفاهيمي **Farmework Conceptual** الذي سيتم من خلاله تعريف البنك و ذلك على النحو التالي:

أ. يجب مراعاة الجانب التنظيمي عن تعريف البنك، بمعنى التسليم بأنه منظمة أعمال تسعى لتحقيق اهداف محددة من خلال تنسيق انشطة مجموعة من العاملين بها في مختلف التخصصات.

ب.كما يجب أيضا الأخذ بالمنظور التسويقي للبنك على انه يقوم بإشباع الحاجات و الرغبات المالية للأفراد أي العملاء بصفتهم الفردية، و الجماعات (العملاء من الهيئات و الشركات).

ج. ينبغي الاخذ أيضا بمنظور الإدارة المالية للبنوك كمؤسسات تقبل الايداعات و تمنح القروض، لأن في ذلك تمييزا لها عن المؤسسات الاخرى مثل شركات التامين.

و بناءا على ما تقدم يمكن اقتراح التعريف الآتي للبنوك:

البنوك هي كيانات ادارية منظمة تعمل على إشباع الحاجات و الرغبات المالية للأفراد و الجماعات من خلال انشطة مصرفية متنوعة اهمها قبول الايداعات و منح القروض.

المحاضرة الثانية

4. ملامح العملية الإدارية الحديثة بالبنوك

يمكننا استخلاص ملامح العملية الإدارية بالبنوك في ضوء المفاهيم السابقة، حيث يستخدم نموذج النجمة (**Star Model**) المبين بالشكل (02) في التعبير عنها **(طه، 2010، ص 35)**[*].

شكل 2: ملامح العملية الإدارية الحديثة بالبنوك

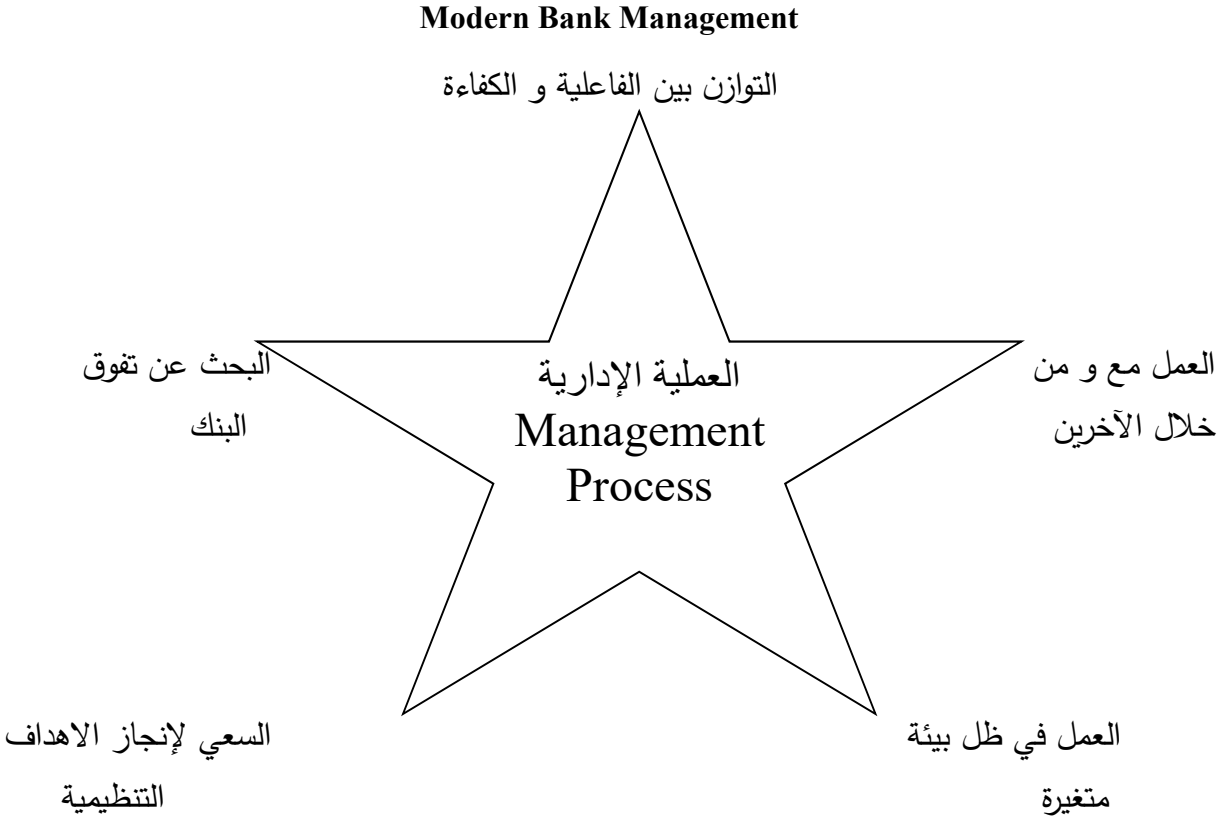

المصدر : (طه، 2010، ص 35)

[*] - يعد هذا النموذج (Star Model) تطوير قام به المؤلف الدكتور طارق طه، عام 1999 للنموذج الهرمي الذي استخدمه عالم الادارة Robert Kreitner عام 1995.

1.4. التوازن بين الفاعلية و الكفاءة: Effectiveness & efficiency

الادارة المصرفية مطالبة بالسعي نحو تحقيق الفاعلية **Effectivenss** و الكفاءة **Efficiency** معا لأن الموارد المتاحة للبنوك ليست متوافرة بشكل مطلق. فإن الإدارة المصرفية ينبغي لها إيجاد صيغة توازنية بينهما في ظل الاهداف التي يسعى إليها كل بنك **(طه، 2010، ص35)**.

و يمكن تعريف الفاعلية على النحو التالي: **فاعلية النشاط المصرفي Effictiveness هي درجة اقترابه من الهدف**.

فكلما أدى الأداء إلى اقتراب البنك من الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، كلما كان ذلك مؤشرا على زيادة فاعلية النشاط المصرفي، و من ثم يمكن القول بان الفاعلية تتعلق بالنهايات **ends**، او الاهداف المطلوب تحقيقها، و ذلك على النحو الذي يوضحه الشكل (03).

شكل (3): مفهوم الفاعلية المصرفية

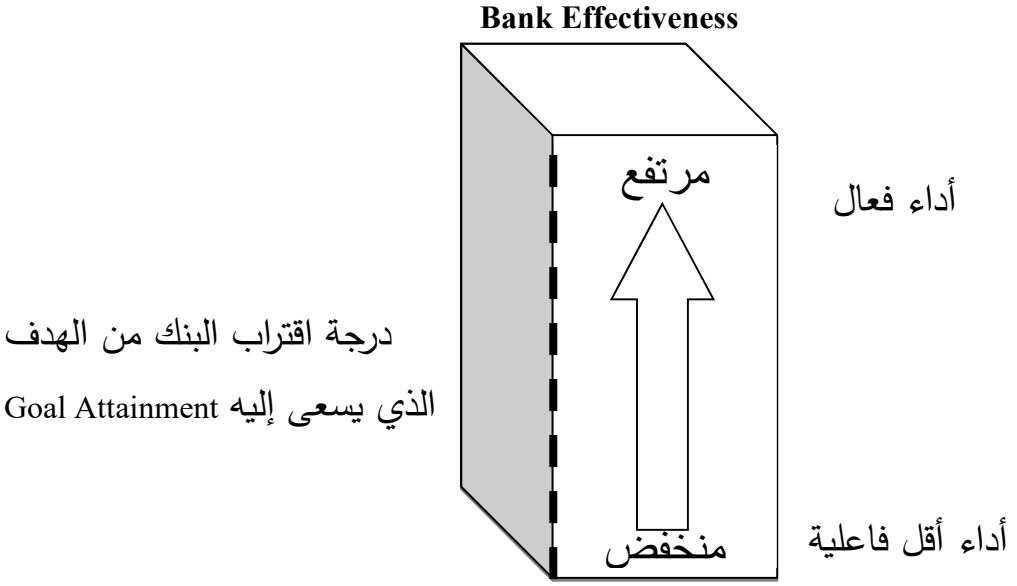

المصدر : (طه، 2010، ص 36).

أما الكفاءة فيمكن تعريفها على النحو التالي:

تشير كفاءة النشاط المصرفي **Efficiency** إلى العلاقة بين مدخلاته و مخرجاته، بحيث:

أ. إذا زادت المخرجات باستخدام نفس القدر من المدخلات أو؛

ب.تحقق نفس القدر من المخرجات باستخدام مدخلات أقل أو؛

ج. تم تقديم المخرجات بأقل فاقد ممكن من المدخلات كان ذلك مؤشرا على ارتفاع الكفاءة.

و يوضح النموذج المبين بالشكل (04) المفهوم السابق للكفاءة

شكل (04) مفهوم الكفاءة المصرفية

Bank Efficiency

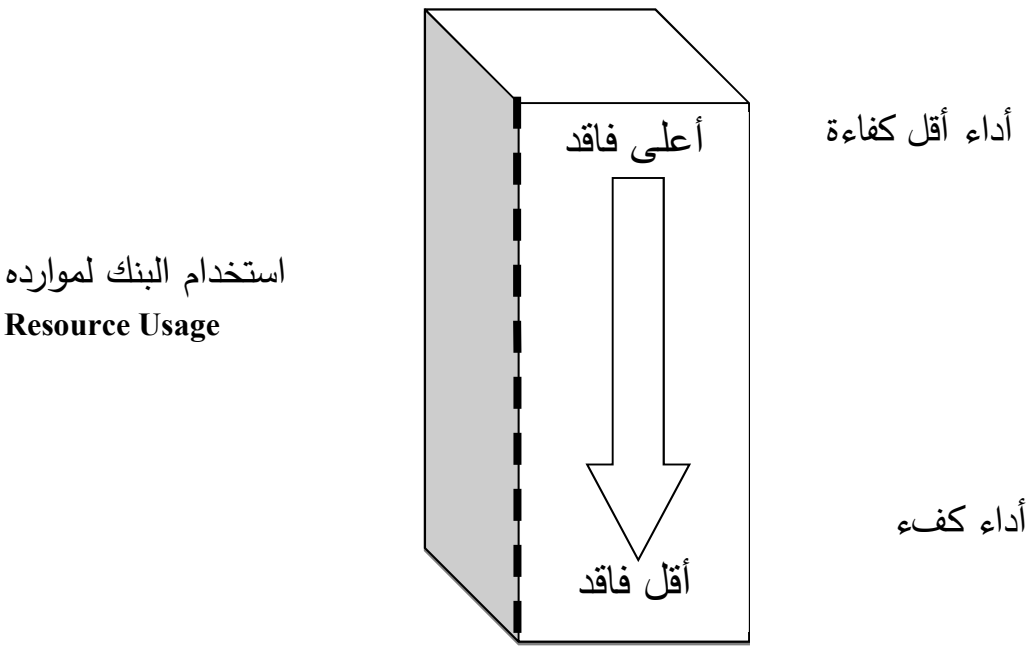

المصدر : (طه، 2010، ص 38).

بينما تشرح المصفوفة المبينة بالشكل (05) العلاقة بين الكفاءة و الفاعلية

الشكل (05) مصفوفة الكفاءة و الفاعلية

Effectiveness & efficiency Matrix

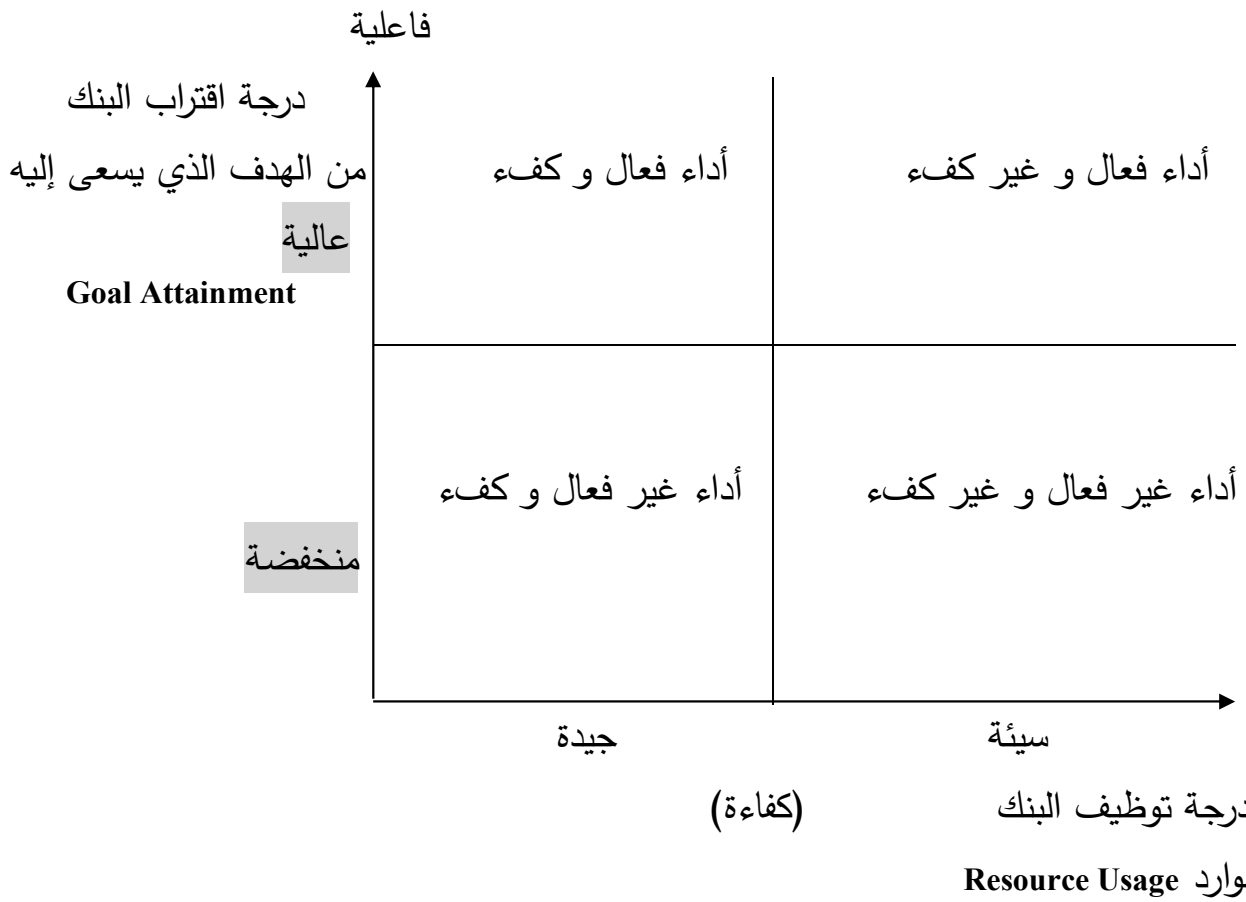

المصدر: (طه،2010، ص 38).

2.4. العمل مع و من خلال الآخرين

الإدارة المصرفية في جوهرها عملية اجتماعية **Social Process** لأنها تتعلق بتوجيه و تنسيق جهود العاملين، فالمدير مطالب بإنجاز اهداف البنك مع و من خلال الآخرين الذين يتمثلون في الأفراد الذين يرأسهم (المرؤوسين).

3.4. السعي لإنجاز اهداف البنك التنظيمية

يقصد بالأهداف **Objectives** الغايات المرغوبة أو النتائج المحددة التي يسعى البنك لتحقيقها خلال فترة زمنية معينة و بترتيب أهميتها. أي هي المقصد الذي يتم السعي نحو تحقيقه أو الاقتراب منه.

و تسعى البنوك باعتبارها منظمات أعمال خدمية هادفة للربح إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية مثل:

- ✓ زيادة معدلات الربحية؛
- ✓ نمو حجم المبيعات المصرفية؛
- ✓ تقديم خدمات مصرفية جديدة أو مبتكرة؛
- ✓ تحسين المركز التنافسي للبنك في السوق الذي يعمل به.

و يعني ذلك أنه يوجد **هدف عام** تسعى إليه البنوك (كالربحية) و يندرج تحته مجموعة من الاهداف الفرعية التي من خلالها يتم الوصول إلى هذا الهدف العام.

و من امثلة تلك الاهداف الفرعية:

- ✓ زيادة عدد الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء؛
- ✓ زيادة عدد فروع البنك؛
- ✓ خفض نفقات التشغيل المصرفي.

4.4. العمل في ظل بيئة متغيرة

تعمل البنوك داخل بيئة محيطة بها، فهي لا توجد من فراغ، و إنما تنشأ في البيئة التي تعمل بها، و تمدها هذه البيئة بالموارد اللازمة لأداء انشطتها، و تضع عليها في الوقت ذاته عدد من القيود **Constrains** ينبغي التكيف معها و العمل في ظلها. و بيئة البنك، تتمثل في كافة القوى أو المتغيرات أو الكيانات **Entities** التي تقع خارجه، و يحتمل أن تؤثر في أدائه بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

و يلاحظ أن متغيرات البيئة التي تعمل في ظلها البنوك تتسم بأنها غير مستقرة بمعنى أنها دائمة التغير أو الحركة "**Dynamic**" و معقدة في الوقت ذاته، و هو ما يطلق عليه في أدبيات الفكر التنظيمي بعدم التأكد البيئي **Environmental Uncertainty**.

5.4. البحث عن التفوق

تشير الدراسات، أن هناك أربعة خصائص ينبغي ان يتصف بها المدير و الذي يمكنه تحقيق تفوق البنك، هي:

1.5.4. قائد نشط Active Leader

يجب ان يتحلى مدير البنك بالنشاط و الايجابية، بمعنى ألا يكتفي بدور المراقب، و يعني ذلك قيامه بالتعاون مع الادارات المختلفة للبنك، و مشاركا في عملية اتخاذ القرار.....

كما ينبغي ان تتصف قراراته المتخذة بالذكاء و يعني ذلك انها ليست فقط ملائمة للموقف الذي تم اتخاذ القرار بشأنه، بل تكون قابلة للتنفيذ بواسطة المرؤوسين.

2.5.4. محفز Incentive

من الضروري ان يقوم مدير البنك بتحفيز مرؤوسيه لتحقيق أداء مرتفع. و لا يجب هنا أن ينصرف الاعتقاد فقط إلى الحوافز المادية مثل زيادة الأجر، المكافآت النقدية، فالمجال متسع للحوافز المعنوية و الذاتية التي لها نفس تاثير الحوافز المادية.

3.5.4. مانح للفرص Opportunities Provider

يجب على مدير البنك الذي يبغي تحقيق التفوق ان يمنح فرصا للمرؤوسين لابراز قدراتهم على الانجاز و الابتكار و التعبير عن مواهبهم المختلفة.

4.5.4. خلق بيئة عمل إيجابية Positive Work Environement

المدير الذي يسعى لتفوق بنكه يعمل جاهدا على خلق بيئة عمل إيجابية للمرؤوسين تشجعهم على العمل و الأداء المرتفع بما يحقق الاهداف التنظيمية. و يتطلب ذلك قيامه بإزالة مختلف المعوقات التي تحول دون قيام العاملين لواجباتهم على النوح الأكمل.

الفصل الثاني

أنواع البنوك و وظائفها

الأهداف التعليمية

بعد الاطلاع على الفصل ستصبح لدى الطالب القدرة على:

- التعرف على البنوك الغير التجارية (البنك المركزي، البنوك الإسلامية).
- التعرف على البنوك التجارية.

المحاضرة الثالثة

1. البنوك الغير التجارية

يقصد هنا بالبنوك الغير التجارية **Non Commercial Banks** تلك التي لا تحمل مسمى البنك التجاري، أو لا تندرج تحت تصنيفاتها في النظام المصرفي، و من أمثلة تلك البنوك: البنك المركزي، البنوك المتخصصة (عقارية، زراعية، صناعية)، بنوك الاستثمار و الاعمال، البنوك الاسلامية.

1.1. البنك المركزي ووظائفه

يعد البنك المركزي **Central Bank** في الكثير من الدول بمثابة المنظم لنشاط الوحدات المصرفية العاملة بها بهدف تحقيق الاستقرار و التنمية الاقتصادية. لذا يطلق عليه بنك البنوك أو بنك الدولة باعتباره أنه مملوك للحكومة في معظم بلاد العالم **(طه، 2010، ص 212)**.

يرى **سلطان (2005)** أن البنك المركزي مؤسسة مصرفية عليا لا تهدف إلى تحقيق الربح، كما تهدف إلى تدعيم النظام النقدي، و من ثم النظام الاقتصادي للدولة.

حيث ان البنك المركزي لا يهدف إلى تحقيق الربح مع انه قد يحقق ربحا إلا أن ذلك ليس هدفا له، بل يهدف بالدرجة الاولى إلى تحقيق المصلحة العامة للدولة **(جبر، 2008، ص 20)**.

2.1. أهداف البنك المركزي

تختلف اهداف و وظائف البنك المركزي من بلد لآخر حسب درجة التقدم التي وصل إليها البلد، و مرحلة الاستقلال الاقتصادي و السياسي فيه. و من اهدافه:

- ✓ تنظيم النقد في البلد و اصداره.
- ✓ المحافظة على الاستقرار النقدي في البلد.
- ✓ ضمان قابلية عملة البلد للتحويل، و استقرار سعر صرف العملة.
- ✓ تشجيع النمو الاقتصادي في البلد.
- ✓ تنظيم الائتمان، و توجيهه لخدمة مصلحة الدولة.
- ✓ العمل بنكا للبنوك، و وكيلا ماليا لها.

3.1. وظائف البنك المركزي

تمارس البنوك المركزية عددا من الوظائف المختلفة لتحقيق الاهداف المشار إليها سلفا، و التي يمكن تصنيفها إلى وظائف عامة و وظائف مباشرة، و ذلك كالآتي **(طه، 2010، ص 212)**:

1.3.1. الوظائف العامة للبنوك المركزية

و تتمثل في الوظائف المالية ذات الصفة العامة، أي التي تشمل الاقتصاد القومي للدولة ككل و من اهمها:

أ. إصدار اوراق النقد بغرض تحقيق التوازن بين الطلب و العرض على العملة المحلية للدولة، و بالتالي توفير الاستقرار المطلوب في سوق المال.

ب. القيام بعمليات السوق المفتوحة **Open Market Operations** و التي تتمثل في بيع و شراء الاوراق المالية الحكومية (خاصة السندات الحكومية)، و دفع الفوائد التي تستحق لحملة تلك الاوراق بغرض التحكم في كمية النقود المتداولة، ففي حالات الرغبة في زيادة عرض النقود يقوم البنك المركزي بشراء الاوراق المالية، و في المقابل يقوم بالبيع عند الرغبة في تخفيض المعروض من النقود.

ج. امساك الحسابات الجارية الحكومية (حفظ حسابات الايرادات العامة، و النفقات العامة للدولة).

د. مشاركة الحكومة في نقل الاموال داخل انحاء البلاد.

هـ. الرقابة على الشروط الائتمانية في مجالات متعددة من الانشطة الاقتصادية، مثل الائتمان العقاري، و الائتمان الاستهلاكي الذي يحصل عليه افراد المجتمع لشراء السلع كالسيارات مثلا.

و. موازنة سعر الصرف للعملة الوطنية.

ز. الرقابة على العملة الاجنبية لتنظيم دخولها و خروجها منه، بما يحقق الصالح العام.

2.3.1. الوظائف المباشرة للبنوك المركزية

و تتمثل في تلك الوظائف التي تتعلق بصورة مباشرة بالبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي، و من اهمها ما يلي:

أ. منح الائتمان، فقد تلجا بعض البنوك إلى الاقتراض من البنك المركزي، إما في صورة قرض مباشر يحصل عليه البنك المقترض في مقابل رهونات تتمثل في سندات حكومية، عقارية، او في صورة غير مباشرة من خلال خصم اوراق تجارية (كالكمبيالات) تكون في حوزة البنك و يتقدم بها للبنك المركزي لتحصيل قيمتها قبل ميعاد الاستحقاق مقابل خصم نسبة من قيمة الورقة تتمثل في معدل الخصم.

كما يقوم أيضا البنك بشراء اوراق مالية حكومية من البنوك التجارية، مما ييسر لها تحويل تلك الاوراق إلى نقدية في اقصر وقت ممكن دون الحاجة لتعرضها لخسائر رأسمالية كبيرة تحت ضغط الحاجة لبيع هذه الاوراق.

و يتوقف سعر الفائدة على القرض الذي يمنحه البنك المركزي للبنوك على المركز المالي للبنك المقترض، و على الشيء محل الرهن فضلا عن السياسة النقدية التي يشرف البنك المركزي على تنفيذها فإذا كانت السياسة النقدية تقضى بالحد من عرض النقود فسوف يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة و العكس.

ب. المقاصة، أين يقوم البنك المركزي بتيسير إجراءات تحصيل الشيكات بين البنوك من خلال عمليات المقاصة.

ج. إدارة الاحتياطي القانوني، بحيث تلزم اغلب التشريعات المالية البنوك بوضع نسبة من الودائع لدى البنك المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانوني كشرط لاستمرارها في العمل. ولا يدفع البنك المركزي اي فوائد على الاحتياطي المحتفظ لديه.

و عادة ما يضع بعض القواعد لإدارة هذا الاحتياطي، حيث يعد بمثابة حماية لأموال المودعين، و بالتالي فالالتزام بقواعده يزيد من ثقة المودعين بالبنوك.

اما بالنسبة للبنك المركزي، فإن وجود الاحتياطي القانوني يوفر له ضمان بعدم حدوث زيادة غير مرغوبة في عرض النقود من الممكن ان تسبب اختلال في السياسة النقدية للدولة.

د. التوازن المالي بين البنوك، فعادة ما يتدخل البنك المركزي لتوجيه البنوك التي تعاني عجزا للاقتراض من تلك التي لديها فائض.

هـ. الرقابة الميدانية على البنوك، حيث يقوم البنك المركزي بإيفاد مندوبيه للتفتيش على البنوك الخاضعة لإشرافه بغرض التأكد من سلامة اتباعها للسياسات النقدية، و مدى سلامة القروض و التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

و. التوجيه و الإشراف، أين يمارس البنك المركزي دورا توجيهيا و اشرافيا على البنوك ينصرف بصورة أساسية على معدلات الفوائد على الودائع، و حجم رأس المال، و سياسات

الاستثمار المتبعة، و يستهدف البنك المركزي من وراء ذلك حماية اموال المودعين المودعة في البنوك التابعة له، و من جانب آخر الحد من تجاوز المنافسة بينهم إلى حدود غير مرغوب فيها.

المحاضرة الرابعة

2. البنوك الإسلامية

لقد اقترح عدة مفكرون، من بينهم أبو بكر الجزائري تصور للبنك الاسلامي يقوم على التزامه بممارسة خمس مهام أساسية يلخصها الشكل التالي:

شكل رقم 6: المهام الاساسية للبنوك الإسلامية

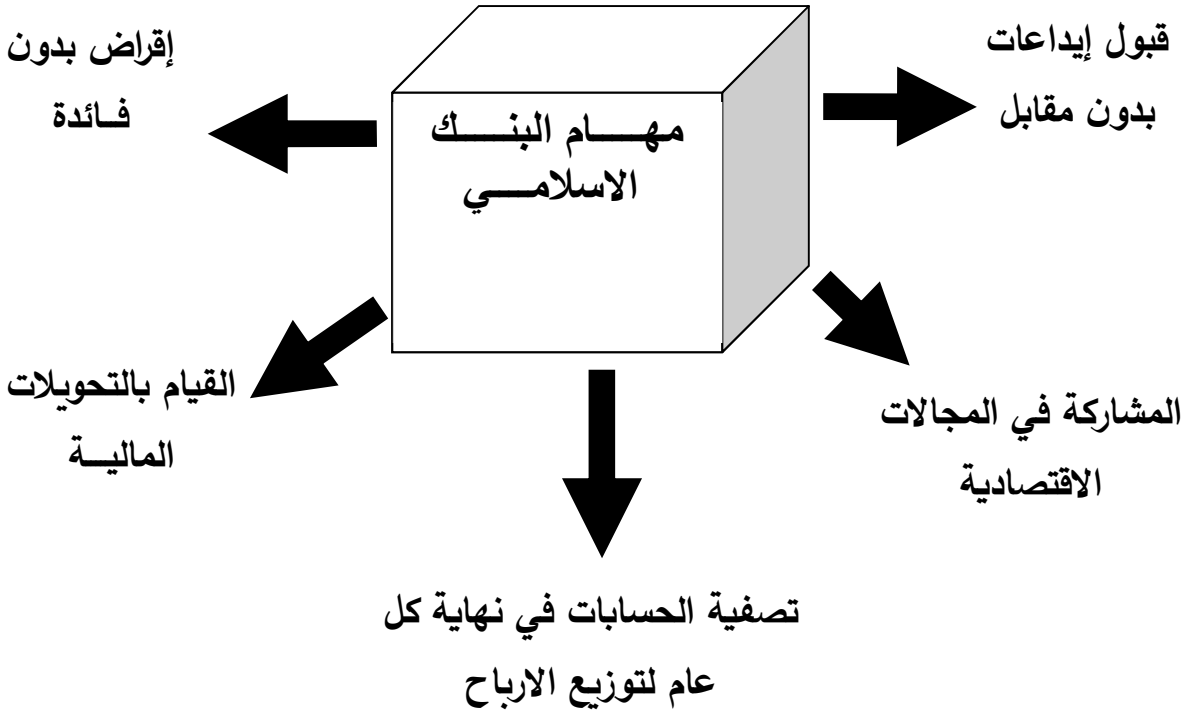

المصدر: (طه، 2010، ص 229)

وقد عرف بعض كتاب الاقتصاد الاسلامي البنوك الاسلامية بانها "بنوك لا ربوية" أي التي لا تتعامل بالفائدة.

ويتضح مما تقدم، أن البنوك الاسلامية تختلف عن البنوك التقليدية من حيث إطارها الفلسفي و آلية عملها، و ذلك على النحو التالي: **(طه، 2010، ص 229)**

أ. يفترض التزام البنك الاسلامي باجتناب الربا في ممارسته لنشاطه المصرفي. نظرا لان البنوك الاسلامية تعمل في إطار الفلسفة الاسلامية، فهناك التزام باجتناب التعامل بالربا المحرمة شرعا في الدين الاسلامي، و التي تعتبر كل زيادة في رأس المال المقترض.

ب.يفترض إسهام البنك الاسلامي في تحقيق التكافل الاجتماعي بالبيئة التي يعمل بها، و يتحقق ذلك من خلال قيام البنوك الاسلامية بقبول أموال الزكاة و التصرف فيها وفقا لما حدده الشرع، فضلا عن ضرورة إلتزامها بمحاولة تحقيق العدالة في توزيع عائد أموالها المستثمرة.

ج. يفترض بحث البنك الاسلامي عن العائد الاستثماري.

د. يفترض اتباع البنك الاسلامي لمنهج تعامل عام، و يعني ذلك أن البنك الاسلامي مطالب بتطبيق تعاملاته التي تتم وفقا للشريعة الاسلامية مع المسلمين و غير المسلمين.

ونظرا لان البنوك الاسلامية لن تستطيع الاعتماد على حافز الفائدة لتجميع المدخرات كما هو الحال بالنسبة للبنوك التجارية و من جانب آخر لن تستطيع أيضا ان تعتمد على القروض في توظيف أموالها و تحقيق ارباحها، لان القرض الاسلامي هو القرض الحسن بدون فوائد، فإن مجال الاستثمار يصبح هو الملجأ الأساسي لتحقيق الارباح.

وبالتالي يعتمد البنك الاسلامي على رؤوس الأموال المودعة لديه لاستثمارها على اساس المشاركة والمضاربة، ودون ضمان لأصحاب تلك الأموال بأي عائد مسبق وثابت.

والتساؤل الذي يثار هنا، هو ان غياب سعر فائدة ثابت سيلغي الحافز الذي يشجع المودعين على إيداع أموالهم في البنك الاسلامي، في ظل وجود فرص أخرى متاحة بسعر ثابت في البنوك التجارية. لكن مؤيدي البنوك الاسلامية يردون على ذلك بأن الوازع الديني هو الحافز الاول الذي تعتمد عليه البنوك الاسلامية، فضلا عن ان الحافز المالي موجد ولكنه ليس محدد.

ويمكن التمييز بين الانشطة المصرفية التي تقوم بها البنوك الاسلامية و ذلك على النحو الموضح بالشكل (7) كما يلي:

شكل (7): تصنيف الانشطة المصرفية للبنوك الاسلامية

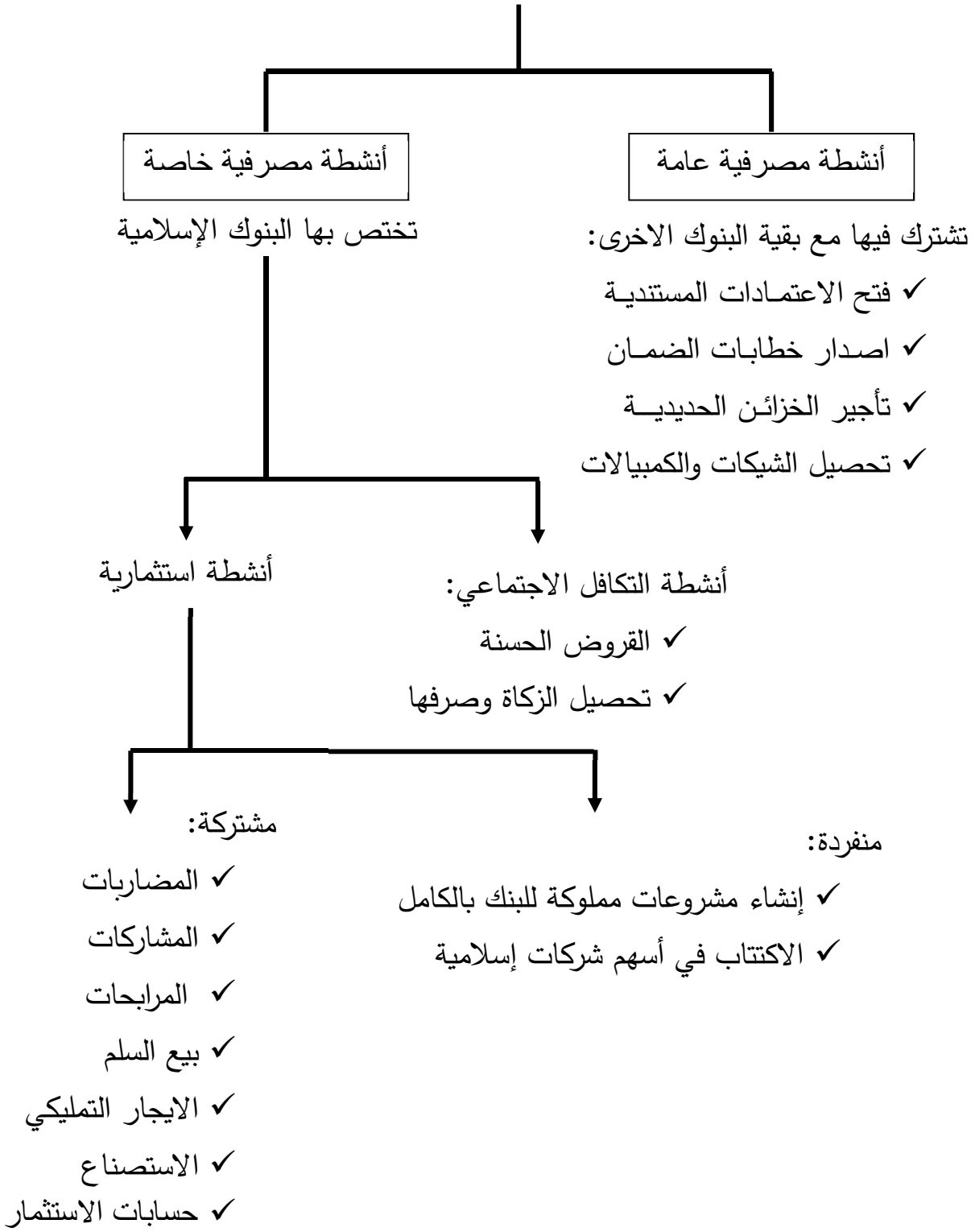

المصدر: (طه، 2010، ص 233)

1.2. الانشطة المصرفية العامة للبنوك الإسلامية (طه، 2010)

ويقصد بها ذلك الجزء من الانشطة المصرفية التي تقوم بها البنوك الاسلامية و تمارسها أيضا البنوك التجارية الاخرى، و التي لا تتطلب التعامل بالفوائد، و لكن يحق للبنك الاسلامي الحصول على رسوم مقابل تقديم كل خدمة و تتمثل فيما يلي:

أ. فتح الاعتمادات المستندية بكافة انواعها.

ب. اصدار خطابات الضمان.

ج. تحصيل الشيكات والكمبيالات.

د. الحسابات الجارية بدون فوائد.

هـ. حفظ وتحصيل الاوراق المالية الغير محددة العائد.

و. تأجير الخزائن الحديدة للعملاء.

2.2. الانشطة المصرفية الخاصة بالبنوك الإسلامية

و يقصد بها تلك الانشطة المصرفية التي تنفرد بها البنوك الاسلامية و تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية، و هذه الانشطة يمكن تصنيفها إلى نوعين أساسيين:

1.2.2. أنشطة التكافل الاجتماعي

و تتمثل في القروض الحسنة التي يقدمها البنك الاسلامي بدون فوائد، و قيامه بقبول الزكاة و صرفها في مصارفها الشرعية، و تنشئ البنوك الاستثمارية صندوقا للزكاة لهذا الغرض تخضع جميع تعاملات و انشطته (الموارد و المصارف).

و تتمثل موارد صندوق الزكاة فيما يلي:

- ✓ الزكاة المستحقة شرعا على أموال البنك (المساهمين)
- ✓ الزكاة المقدمة من أصحاب حسابات الاستثمار
- ✓ التبرعات و الهبات
- ✓ عائد حسابات الاستثمار الخيرية (الصدقة الجارية).

بينما في المقابل تتمثل اهم المصارف الشرعية لصندوق الزكاة في:

- ✓ الزكاة المنصرفة للأفراد
- ✓ الزكاة المنصرفة للطلاب
- ✓ الزكاة المنصرفة للجمعيات و الهيئات الخيرية.

2.2.2. أنشطة انشطة استثمارية

وتتضمن نوعين أساسيين من الانشطة هما:

- انشطة استثمارية منفردة، كحال قيام البنك الاسلامي بإنشاء مشروعات استثمارية تؤول ملكيتها بالكامل له، أو الاكتتاب في اسهم شركات مساهمة اسلامية.
- انشطة استثمارية مشتركة حيث يشترك فيها البنك الإسلامي مع الغير (العملاء) مثل:

أ. المضاربة: تتمثل المضاربة في اتفاق او عقد بين طرفين بموجبه يقدم الطرف الأول صاحب المال (المقرض او القارض) جزء من أمواله إلى الطرف الثاني صاحب الخبرة

و الجهد و الوقت (المقترض او المضارب) لاستثمارها في احد مجالات الانشطة المختلفة (زراعية، صناعية، تجارية) التي يجيدها.

و يتم مقابل ذلك اقتسام الطرفين لنسبة معلومة من الربح، أما الخسارة فيتحملها الطرفين مالم يثبت ان تلك الخسارة ناجمة عن تقصير او سوء إدارة المضارب.

ب. المشاركة: تعد المشاركة بمثابة عقد او اتفاق بين مجموعة من الشركاء على تقديم رأس المال والعمل معا و تقسيم الارباح فيما بينهم أو تحمل الخسارة وفقا لنسب محددة يتم الاتفاق عليها مسبقا، و هي بذلك تختلف عن المضاربة، حيث يتم تقديم رأس المال من جانب، و العمل من جانب آخر.

ج. المرابحة: تمثل المرابحة إحدى صور العقود البيعية التي تتضمن قيام الطرف الأول (البنك) شراء منتج معين لصالح الطرف الثاني (العميل) مقابل مبلغ معين يضاف لثمن هذا المنتج، كما يتفق الطرفان على مكان و شروط تسليم المنتج، و طريقة سداد قيمته للبنك (يظل المنتج ملكا للبنك كضمان له حتى انتهاء سداد القيمة).

د. بيع السلم: وبمقتضاه يتم دفع ثمن الشيء المباع مقدما والمؤجل تسلمه بعد فترة زمنية معينة، كما هو الحال عند اتفاق البنك الإسلامي مع احد المزارعين على شراء المحصول قبل فترة النضوج و الجني.

و من الملاحظ ان هذا النوع من البيوع يسهم في توفير السيولة المالية للمنتجين الزارعين لمقابلة متطلبات الزراعة، و يشترط لصحته، – أن يتسلم الطرف الثاني (العميل) المال

وقت ابرام العقد، – ان يكون هنا تحديد لمكان و توقيت تسليم الشيء المباع، – في حالة تعذر قيام الطرف الثاني (العميل) بتسليم المنتج، يجوز للطرف الاول (البنك) امهاله فترة اخرى، او استرداد القيمة التي دفعها وقت التعاقد.

هـ. التأجير التمليكي: و هو عقد على منفعة لمدة معلومة و بثمن معلوم، و فيه يقوم البنك (المؤجر) باقتناء أصول إنتاجية او رأسمالية معينة (كمعدات البناء، سيارات)، بناء على طلب العميل (المستأجر)، و من خلال عقد يحدد قيمة ايجار البنك لهذه الاصول و مدة استغلالها. و يقوم العميل بسداد دفعات مالية خلال فترة التعاقد تغطي الثمن الذي دفعه البنك في الاصل، مضافا إليه هامش ربح مناسب. و تظل ملكية الاصل للبنك مع حق العميل (المستأجر) في تملكه عند تمام سداد القيمة المتفق عليها مسبقا.

و. الاستصناع: و هو شراء شيء محدد المواصفات يكون ممكن الصنع ويسلم في موعد معلوم بثمن معلوم الربح، هنا يظل مقترضا إلى أن يجرى التسلم والتسليم ويتم بيع بضاعة الشيء المصنوع بعد استلامه **(حمود، 1996)**.

الاستصناع هو شراء شيء من صانع يطلب إليه صنعه فهذا الشيء ليس جاهزا للبيع بل يصنع حسب الطلب، الاستصناع لإنتاج شيء لزبون معين وليس كصناعة اليوم إنتاج السوق لزبائن غير معنيين وهو يصلح في الصناعات اليدوية. جهود الفقهاء يرون أن الاستصناع قسم من أقسام السلم، وذلك يدرج في تعريفه، أما الحنفية فقد جعلوه عقدا مستقلا مميزا من عقد السلم وعرفوه بأنه عقد مقاولة مع أهل الصنعة على

أن يعلم شيئا وأنه عقد على مبيع في الذمة شرط في العمل ويقال للمشتري مستصنع وللبائع صانع وللشيء مصنوع والعقد عقد الاستصناع **(المصري ، 2001)**.

ز. حسابات الاستثمار: و هي في حقيقتها عبارة عن ودائع للعملاء ذات آجال محددة، و يقوم البنك باستثمارها و يعطى عائد للعميل يستحق في نهاية كل ربع سنة هجرية، يتم اضافته لحساب صاحب الوديعة، أو للحساب الاستثماري للمودع.

المحاضرة الخامسة

3. البنوك التجارية

1.3. تعريف البنوك التجارية

عرفت البنوك التجارية بداية باسم بنوك الودائع تعمل في سوق النقد أي سوق الأصول المالية قصيرة الاجل و تتسم معاملاتها التقليدية بطابع الائتمان قصير الاجل و هذا الطابع هو اهم ما يميزها و و يميز نشاطها عن المؤسسات المصرفية و المالية الأخرى **(غزلان ، 2002، ص 109)**.

كما تعرف على انها: تلك المنشآت المالية و التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تدفع عند الطلب و الاجال المحددة، و تزال عمليات التمويل، كما تباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي و المساهمة في انشاء المشروعات و ما يتطلبه من عمليات مصرفية و تجارية و مالية طبقا لما يقره البنك المركزي **(الحسيني و الدوري ، 2008، ص 33)**.

كما تعرف على انها: تلك البنوك التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة أي تلقي الودائع و توظيفها و خصم الوراق التجارية و منح القرض و اهم ما يميزها هو قبول الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع الأموال لأصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي **(البكري و صافي، 2010، ص 112)**.

2.3. الاهداف الرئيسية للبنوك التجارية

1.2.3. الربحية

من المعروف أن فوائد الودائع تشكل جزء من نفقات النشاط المصرفي للبنوك التجارية، فضلا عن التزام تلك البنوك بدفع هذه الفوائد سواء حقق البنك ارباحا أم لم يحقق، و يفرض هذا الوضع على البنوك التجارية تحقيق أقصى ربح من خلال زيادة الايرادات، فأي انخفاض بسيط في الإيرادات كفيل بأحداث تخفيض أكبر في الارباح وفقا المفهوم الرفع المالي **financial Leverage (حداد و هذلول، 2008، ص 147).**

2.2.3. الامان

لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فأي خسائر من هذا النوع معناها التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك التجاري و بالتالي تسعى بشدة البنوك التجارية إلى توفير اكبر قدر من الامان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة **(حداد و هذلول، 2008، ص 148).**

3.2.3. السيولة

يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بجزء من أموالها بدرجة من السيولة الكافية لمواجهة المسحوبات العادية أو الفجائية لعملاء البنك.

ويقصد بالسيولة هنا قدرة البنك على تحويل جزء من أمواله شبه نقدية و خلال فترة زمنية قصيرة تسمح بمواجهة سحوبات عملائه، و إلا فان التعرض لنقص السيولة سيؤدي إلى

زعزعة ثقة المودعين بالبنك، مما يؤدي على تدافع المودعين لسحب أموالهم من البنك مما يؤدي على إفلاسه **(حداد و هذلول، 2008، ص 148)**.

و قد يبدو وجود تعارض واضح بين الاهداف الثلاثة السابقة، و هو ما يمثل مشكلة للإدارة المصرفية، فمثلا يمكن للبنك التجاري تحقيق درجة سيولة عالية من خلال احتفاظه بنقدية كبيرة داخل خزائنه، إلا أن ذلك يؤثر سلبا على هدف الربحية، فالنقدية الراكدة داخل الخزينة لا يتولد عنها اي عائد، في الوقت الذي يكون فيه البنك مطالب بسداد فوائد على ايداعات العملاء و بنفس المنطق أيضا، فإن البنك التجاري يمكن توجيه أمواله إلى الاستثمارات التي تدر عائدا مرتفعا و بالتالي الاقتراب من هدف الربحية، إلا أنه في المقابل تتسم هذه الاستثمارات عادة بارتفاع درجة المخاطرة، مما قد ينجم عنها خسائر كبيرة للبنك، و هو ما يدمر هدف الأمان .اذا ما هو الحل؟؟

يرى البعض ان الهدف الاساسي الذي يجب أن يسعى إليه البنك التجاري هو تعظيم الربح **Profit Maximization**، وهو ما يستهدف الملاك بالدرجة الاولى، اما السيولة والامان و هو ما يستهدفه المودعين فيمكن ان يتحقق من خلال التشريعات و توجيهات البنك المركزي التي تجعل احتمالات تعرض البنك التجاري للعسر المالي و انخفاض حافة الامان محدود في حالة اتباعها. وبالتالي تصبح السيولة والامان بمثابة قيود على الهدف العام والمتمثل في تحقيق الربحية **(طه، 2010، ص 259)**.

و مع ذلك يمكن القول ان استراتيجيات البنوك التجارية تتباين في تعاملها مع الثلاثة السابقة، فهناك بنوك تميل نسبيا إلى تغليب عنصر الامان، و تجنب المخاطرة و بالتالي تتبني سياسته متحفظة في منح الائتمان و تعرف تلك البنوك بالمقرض المتحفظ **Conservative lender** و في المقابل تتبنى بنوك اخرى سياسات أكثر جرأة في الاقراض و تحمل المخاطرة، حيث يتم التركيز على هدف الربحية بصورة أكبر.

3.3. وظائف البنوك التجارية و هيكلها التنظيمي

1.3.3. وظائف البنوك التجارية

يطلق الكثير من الاقتصاديين على البنوك التجارية اسم بنوك الودائع و ربما يتبع ذلك من الوظيفتين الاساسيتين لهذه البنوك و هي قبول ودائع الافراد و منح القروض إلا ان هناك وظائف اخرى تقوم بها هذه البنوك **(كامل و حامد ، 2006، ص 94)**.

أما الوظائف الحديثة فنذكر أهمها و التي تتمثل فيما يلي:

أ. إدارة محافظ الاستثمار: حيث تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الاوراق المالية لحسابها و لحساب العملاء، و كذلك متابعة الاسهم و السندات من خلال تطور الاسعار...إلخ.

ب. خصم الاوراق التجارية و تحصيلها: فقد يحدث أن يقع حاملو الاوراق التجارية في ازمة سيولة مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصم تلك الاوراق مقابل عمولة، التي تعتبر بمثابة المقابل الذي يتحصل عليه البنوك نتيجة تحويل الاخطار اليها.

ج. تمويل العمليات التجارية الخارجية: حيث تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين و المصدرين، من خلال فتح الاعتمادات المستندية او التحويلات المستندية او التحويلات العادية.

د. التعامل بالعملات الاجنبية: حيث تتم عمليات شراء و بيع العملات الاجنبية عاجلا او آجلا، و قد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود و لأغراض معينة كالدراسة او العلاج....إلخ.

هـ. تقديم الدراسات و الاستشارات لحساب الغير: حيث أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين لإنشاء مشاريعهم، و يتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الامثل للتمويل و كذا طريقة السداد و تواريخها.

و. تحصيل الشيكات: حيث تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة اليها من عملائها، كما تقوم البنوك التجارية بوظائف اخرى تعود بفوائد معتبرة كخدمات الكمبيوتر، تأجير الخزائن الحديدية، سداد المدفوعات نيابة عن العملاء، تمويل الإسكان الشخصي....إلخ **(حمني، 2006، ص 23).**

2.3.3. الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية و إنما يختلف هذا الشكل بإختلاف مزيج الخدمات التي يقدمها البنك، بالإضافة إلى أن حجم البنك يؤثر على الهيكل التنظيمي الذي يتخذه، و من المتفق عليه ان الهيكل التنظيمي لابد و ان يعكس الأنشطة التي يتم ممارستها. و يتم رقابة هذه الاخيرة من خلال الإيرادات المختلفة. و تتضمن كل إدارة عدد من الاقسام التي تتولى مهام و وظائف هذه الإدارة، و تتمثل في اربعة إدارات موضحة و مختصرة في الشكل رقم 08 الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية و هي **(حناوي، 1998، ص 218)**:

أ. إدارة القروض: تعمل هذه الإدارة على تقديم مختلف انواع القروض للمتعاملين مع البنك من مؤسسات و افراد، و تحتوي هذه الإدارة على أقسام نذكر منها قسم القروض التجارية المقدمة لأصحاب الشركات الكبرى، قسم القروض الموجهة للمتعاملين في الاوراق المالية، كما أن هناك قسم للقروض العقارية و اخرى للقروض الاستهلاكية. و كذلك اقسام لكل من: التأجير، الخدمات العامة، تحليل طلبات الائتمان، الكمبيالات و الشؤون القانونية.

ب. إدارة التمويل: تعمل هذه الإدارة على إيجاد المصادر و الحصول على الأموال المستخدمة في إدارة القروض، و تشرف هذه الاخيرة على قسم خدمات الاستثمار الذي يتولى الاستثمارات الخاصة بالبنك سواء في أذونات الخزينة او السندات او الاسهم، و قسم البنوك الاخرى الذي يختصر بتلقي الشيكات المحلية و الخارجية التي يودعها

الزبائن برسم التحصيل على البنوك الاخرى و ذلك بإرسال البنك المعني او عن طريق غرفة المقاصة في البنك المركزي، و كذا قسم التسويق و التخطيط المهتم بتوفير الخدمات المالية، و اخيرا قسم الرقابة و المحاسبة و المالية الذي بدوره يتولى مراقبة الدفاتر المالية، و التأكد من سلامة المعاملات المالية و احتساب راتب الموظفين.

ج. إدارة العمليات: تتولى هذه الإدارة شؤون البنك فيما يتعلق بقسم حفظ السجلات و قسم الأمن و ذلك للحفاظ على أملاك المودعين و ممتلكات البنك من خلال التحليل و البرمجة و التشغيل كذلك لكل من خدمة العميل و الإدارة النقدية و شؤون العاملين.

د. إدارة الأموال المؤتمن عليها من الغير: تقوم هذه الإدارة على تقديم العديد من الخدمات الائتمانية سواء الأفراد أو المؤسسات بخلاف المهمة الرئيسية لإدارة القروض و الائتمان و هي تقديم القروض بأنواعها المختلفة، و من أمثلة هذه الخدمات التي تقوم بها: تتولى بذلك أموال التقاعد سواء بالنسبة للعاملين بالبنك نفسه أو المؤسسات، و كذلك القسم الذي يتولى إدارة شؤون الأملاك العينية للزبائن، بالإضافة إلى القسم الخاص بتقديم خدمة المتاجرة في الأوراق المالية لصالح الزبائن و تقديم النصائح و الخدمات التسويقية لهم.

الشكل رقم (8): الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

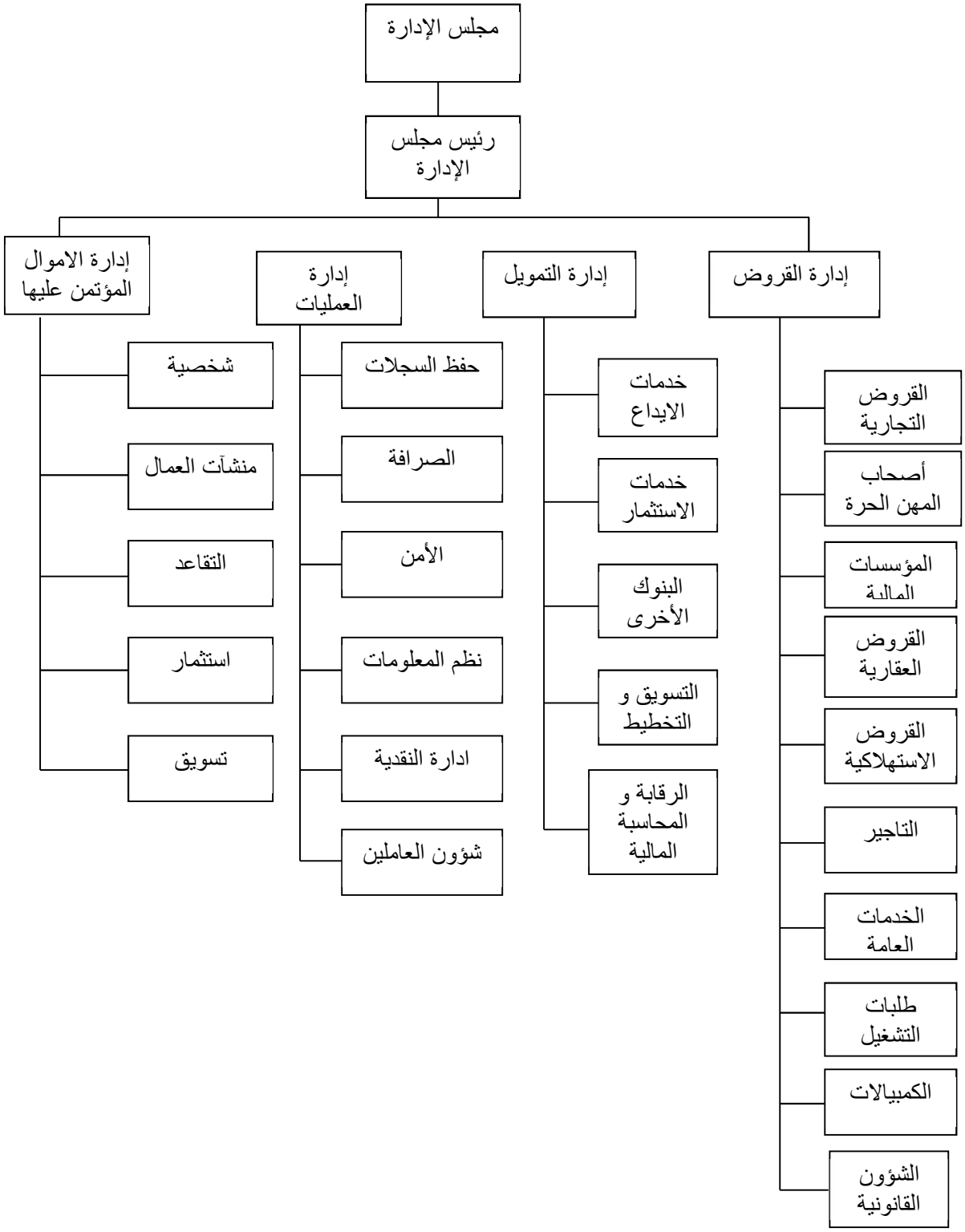

المصدر: (حناوي، 1998، ص 219).

الفصل الثالث

إدارة السيولة المصرفية

الأهداف التعليمية

بعد الاطلاع على الفصل ستصبح لدى الطالب القدرة على التعرف على كيفية إدارة السيولة المصرفية و مؤشرات سياستها عن طريق:

- تعريف السيولة المصرفية.
- مكونات السيولة المصرفية و نسبها.
- سيولة الودائع و سيولة الإقراض.

المحاضرة السادسة

1. السيولة في البنوك و إدارتها

إن للسيولة اهمية كبيرة في البنوك، حيث أنها تحافظ على مكانة البنك، و درجة ثقة المودعين فيه، باعتبار انه بتوفرها يستطيع البنك مقابلة حقوق مودعيه. فللسيولة أشكال عديدة و مختلفة، سنحاول التعرض لها من خلال عرض مختلف مكوناتها، و كذا النسب لقياسها.

1.1. مكونات السيولة

تتكون عناصر السيولة لدى البنك من الأصول التي تتكون من نقود، أو التي يمكن بيعها و تحويلها إلى نقود بسرعة معقولة، و دون أن يتحمل البنك خسائر كبيرة **(سلطان، 2005، صفحة 147)**.

و يمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما:

1.1.1. السيولة الحاضرة

تشمل الأصول الحاضرة كافة الأموال السائلة المتاحة للبنك الواقعة تحت تصرفه، و عادة تتضمن النقدية بالعملة المحلية و العملات الاجنبية، و الإيداعات لدى البنوك المحلية و البنك المركزي، هذا فضلا عن الشيكات تحت التحصيل، و التي سنتناولها بالشرح فيما يلي:

أ. النقدية بالعملة المحلية و العملات الأجنبية: و هي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية و مساعدة محلية و أجنبية، و يلاقي البنك

صعوبات عديدة في تحديد حجم هذا البند، إلا أنه يمكن أن يصل إلى المطلوب بشكل تقريبي من الخبرة السابقة، و تحليل السلاسل الزمنية لأيام النشاط خلال عدة فترات ماضية، على أن يأخذ في الحسبان مواسم الإيداع و الرواج و مواسم الإقراض و التمويل و الفترات التي تزيد فيها حركات السحب، و التنبؤ بالحد الأقصى المطلوب إيداعه في خزائن البنك **(طلعت، 1998، ص 178)**.

ب. الودائع لدى البنوك الأخرى و لدى البنك المركزي: حيث يلتزم البنك وفق التشريعات الخاصة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين، هذا بالإضافة إلى أن المصرف قد يحتفظ بأرصدة في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى المصارف الأخرى، و بذلك يلجأ البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها.

ج. الشيكات تحت التحصيل: و هي شيكات مقدمة من عملاء المصرف لتحصيلها و إضافة قيمتها إلى حسابات العملاء لديه، و تحدد المصارف نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة وفقا للخبرة السابقة، و بذلك تحتاط بعدم الأخذ بالحسبان تلك الشيكات التي يحتمل رفضها لسبب أو لآخر، و تعتبر الشيكات التي يمكن تحصيلها عن طريق غرف المقاصة أكثر سيولة من غيرها.

2.1.1. السيولة شبه النقدية

تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصفيتها، أي بيعها ورهنها مثل: أذون الخزانة، الكمبيالات المخصومة و الأوراق المالية (الأسهم و السندات)، و تسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، فهي تتميز بقصر أجل الاستحقاق، و إمكانية التصريف السريع، سواء بالبيع أو الرهن مع ملاحظة أنه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة، كلما كانت أسهل في التصرف فيها **(حنفي و أبو قحف، 1993، ص ص 95-96)**.

2.1. نسب السيولة

و هناك بعض النسب الرئيسية نذكر أهمها:

1.2.1. نسبة السيولة النقدية (نسبة الرصيد النقدي)

و هي تدل على مدى الكفاية في النقدية الحاضرة لدى البنك، لمقابلة الاحتياجات العاجلة المترتب على طلبات السحب من الودائع، و يمكن حسابها بالعلاقات التالية **(حنفي و أبو قحف، 1993، ص 180)**:

$$\textbf{نسبة السيولة النقدية} = 100X \frac{\text{النقدية لدى البنك}}{\text{الودائع}}$$

و هناك رأي آخر يقول أن تحتسب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\textbf{نسبة السيولة} = \frac{\text{رصيد المصرف لدى البنك المركزي + النقدية لدى المصرف}}{\text{الودائع + التزامات أخرى}} 100X$$

وقد تفضل النسبة الأخيرة حيث لا يعقل أن يحتفظ البنك بنقدية لدى البنك المركزي و لا تؤخذ بالحسبان، و هي وسيلة توفر قدرا كبيرا من الأمان، كما أن هذه النسبة الأخيرة قد اخذت بعين الاعتبار الالتزامات الأخرى و ليس الودائع لوحدها، التي قد يتعين على المصرف الوفاء بها حالا أو في المستقبل القريب كالشيكات و الحوالات و الخطابات الدولية للاعتمادات و الأرصدة المستحقة للمصارف و مبالغ مقترضة من البنك المركزي **(اللوزي و اخرون، 1997، ص 104).**

2.2.1. نسبة الاحتياطي القانوني

التي يتعين على المصارف التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي بدون فائدة، و ذلك بنسبة معينة من الودائع لديها، و بذلك يتحقق جانب من السيولة لدى المصارف، و في نفس الوقت تستخدم هذه النسبة (باعتبارها أحد أساليب الرقابة الكمية) للحد من قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان المصرفي طبقا لما تقتضيه السياسة النقدية العامة، و تراعي البنوك

التجارية أن تكون هذه النسبة لديها أعلى من النسبة المطلوبة كلما أمكن ذلك **(السيسي، 1998، ص 262)**.

و تحسب هذه النسبة وفقا للمعادلة الآتية **(حنفي و أبو قحف، 1993، ص 99)**:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع+شيكات و حوالات و خطابات دورية مستحقة الدفع} \\ \text{+الأرصدة المستحقة للبنوك+مبالغ مقترضة من البنك المركزي}} X100$$

و تمثل هذه النسبة مدى قدرة الأرصدة الموجودة لدى البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة البنك في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، و تمثل هذه المبالغ حجم الاحتياطات القانونية المفروضة على الودائع، و التي يمكن أن تدعم موقف المصرف المالي لتأدية التزامات في الظروف غير الاعتيادية للمودعين بشكل خاص **(الحسيني و الدوري، 2008، ص 97)**.

أي أن هذه المعادلة تعني مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية، عندما تعجز الأرصدة المتوفرة لديه عن ذلك.

3.2.1. نسبة السيولة القانونية

و هي نسبة قانونية يراقبها البنك المركزي، و قد يكون ذلك عدة مرات في الشهر، و تحسب وفق المعادلة التالية **(اللوزي و اخرون، 1997، ص 106)**:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطات الاولية + الاحتياطات الثانوية}}{\text{إجمالي الودائع}} X100$$

و تعتبر النسب سابقة الذكر من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في مجال تقييم إدارة السيولة النقدية. فالنسبة الأخيرة (نسبة السيولة القانونية) تعكس مدى قدرة الموارد النقدية و شبه النقدية على الوفاء بالتزامات المصرف المالية خلال كل الظروف في كل الحالات، و يعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداما في مجال تقييم إدارة السيولة **(الحسيني و الدوري، 2008، ص 97)**.

المحاضرة السابعة

2. إدارة السيولة و مؤشرات سياستها

يحاول البنك من خلال إدارته للسيولة تحقيق مجموعة من الأهداف، و تلبية مجموعة من العناصر، أهمها تلبية متطلبات الاحتياطي القانوني من جهة، تلبية طلبات الإقراض من جهة أخرى، و كذا مواجهة طلبات سحب الودائع في أي وقت دون تحمل خسائر.

فالمؤشر الرئيسي على السيولة في البنك – سواء في الأجل الطويل أو الأجل القصير – يعتمد على التغيرات في حركة الودائع و القروض.

1.2. سيولة الودائع

و هي نسبة السيولة اللازمة لمقابلة احتياجات المودعين من النقدية السائلة، و تحدد هذه النسبة وفقا لنوع و حجم الودائع الموجودة لدى البنك، و يتم في هذا الصدد تقسيم الودائع إلى:

أ. ودائع مؤكدة السحب؛

ب. ودائع ممكنة السحب؛

ج. ودائع لن يتم سحبها إلا تحت ظروف معينة.

و بشكل عام كلما كان من المتوقع زيادة حجم المسحوبات، كلما ارتفعت نسبة السيولة و بالتالي فإن البنك يستثمر أموال في أصول سائلة ذات تاريخ استحقاق قريب و من الودائع

المؤكد سحبها المرتبات المحولة إلى البنك، وكذا ما تسمى بالودائع العارضة أو سريعة الحركة و التي يجب الاحتفاظ بها في صورة نقود او أصول سائلة قصيرة جدا **(طلعت، 1998، ص ص 180-181)**.

و حتى يمكن فصل الودائع المستقرة عن الودائع غير المستقرة، ينبغي تجميع وإعداد البيانات التاريخية من واقع سجلات البنك، عبر سلسلة زمنية تتراوح من خمس إلى عشرة سنوات للكشف عن طبيعة و سلوك الودائع بأنواعها المختلفة **(الشواربي و الشواربي، 2002، ص 157)**.

و يجدر بإدارة البنك أن تحتاط لحسابات الإيداع الكبيرة، إذ أن أي سحب فجائي أو غير متوقع يمثل عبئا على مركز السيولة بالبنك. لذا فإن على إدارة البنك أن تحدد هذه الودائع، و تحدد سلوك كل منها بشكل واضح، و خاصة أن معظم أصحاب هذه الحسابات لا يتركونها عاطلة لوقت طويل، و بهذا نجد أن الودائع الكبيرة يمكن أن تكون نقطة ضعف إذا ما كانت قابلة للسحب، و عادة تخصص البنوك نسبة سيولة ثابتة لمقابلة هذا النوع من المخاطر **(طلعت، 1998، ص 182)**.

2.2. سيولة الإقراض

تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الزيادة في الودائع، و لتجنب هذا الوضع، يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السداد، لذلك يجب تلبية الاحتياجات المحلية من القروض. و تسمى هذه بالسيولة لمقابلة

الزيادة في القروض، و قد تكون هذه المتطلبات من السيولة موسمية أو مؤقتة **(سلطان، 2005، ص 157)**.

جدول رقم (01) مؤشرات سياسة السيولة

الرقم	النسبة	مدلولها
1	رصيد المصرف لدى البنك المركزي +نقدية بالمصرف الودائع + التزامات اخرى	و هي وسيلة توفر قدرا من الأمان، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الأخرى و ليس الودائع لوحدها، التي قد يتعين على المصرف الوفاء بها حالا أو في المستقبل القريب كالشيكات و الحوالات و الخطابات الدورية للاعتمادات و الارصدة المستحقة للمصارف و مبالغ مقترضة من البنك المركزي.
2	إجمالي الأصول الجارية إجمالي الخصوم الجارية	أي مدى كفاية الأصول الجارية لتغطية التزامات البنك قصيرة الاجل، كالودائع قصيرة الأجل و الجارية. و لا ينبغي لهذا النسبة أن تكون كبيرة جدا، و إلا دل ذلك على وجود أموال سائلة بالبنك غير مستغلة و غير مستثمرة، و أيضا كلما كانت الاصول الجارية قادرة على تغطية الخصوم الجارية سيتفادى البنك خطر سحب الودائع المفاجئ.

3	الأرصدة النقدية و الودائع إجمالي الأصول	
4	الأصول الجارية إجمالي الاصول	و تعبر هذه النسبة على قدرة البنك في تشغيل أصوله في مجالات تحقق له إيرادا أكبر من وضعها في شكل نقدي أو شبه نقدي، و كلما زادت هذه النسبة على مستوى معين، معنى ذلك أن البنك لم تعد لديه القدرة على توظيف المزيد من الأموال المتاحة لديه.
5	الاحتياطات الأولية و الثانوية الودائع و الالتزامات الاخرى	و تعكس مدى قدرة الاحتياطات الأولية و الثانوية و هي الموارد النقدية و الشبه نقدية على الوفاء بالتزامات المصرف المالية خلال كل الظروف و في كل الحالات، و يعد هذا المؤشر الأكثر استخداما في مجال تقييم إدارة السيولة.

المصدر: (سلطان، 2005، صفحة 156)

الفصل الرابع

إدارة الودائع المصرفية

الأهداف التعليمية

بعد الاطلاع على الفصل ستصبح لدى الطالب القدرة على التعرف على:

- مفهوم الودائع و أهميتها.
- محددات العرض و الطلب على الودائع المصرفية.

المحاضرة الثامنة

1. الودائع المصرفية و تصنيفاتها

تعتبر الودائع المصرفية المصدر الرئيسي لأموال المصارف إلى جانب رأس المال و الاحتياطات، حيث أن البنك عند قيامه بأحد أهم وظائفه و هي منح القروض، لا يستطيع الاعتماد على رأسماله فقط، بل يلجأ إلى أموال الجمهور، و هي طبعا الودائع و بكل أشكالها، لهذا توليها المصارف أهمية خاصة.

1.1. مفهوم الوديعة و أهميتها

1.1.1. مفهوم الوديعة

تعتبر الودائع في البنك التجاري الركن الركين في مصادر الأموال المتاحة لديه، و هي المحور الذي ترتكز عليه العمليات المصرفية كلها كما و نوعا، فالوديعة تأخذ طبيعة القرض إذ يقوم المودع بإقراض مبلغ من المال للبنك، و إلى أجل محدد بفائدة محددة تدفع عند الاستحقاق **(الريحان، 2002، ص 23)**.

كما يمكن تعريف الوديعة على أنها: اتفاق بمقتضاه يدفع المودع مبلغا من النقود للبنك بوسيلة من وسائل الدفع، و ينشأ عن تلك الوديعة التزام البنك بدفع مبلغ معين من وحدات النقود القانونية للمودع أو لأمره لدى الطلب أو حينما يحل الأجل **(سلطان، 2005، ص ص 231-232)**.

من هنا يمكننا أن نستنتج تعريفا للوديعة على أنها عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنك، حيث أن هذا الأخير مطالب بردها حسب الاتفاق الذي تم بينه و بين المودع.

2.1.1. أهمية الوديعة المصرفية

تكتسب الودائع المصرفية أهميتها الاقتصادية عندما يتم توجيه جزء منها كأموال فائضة إلى عمليات الإقراض و الاستثمار لتمويل النشاط الاقتصادي **(عبد المطلب، 2000، ص 57)**.

فالودائع إذا تعتبر تنشيط للأموال العاطلة، و تساعد من خلال تجميعها و إعادة توظيفها و استثمارها، على تنمية الاقتصاد الوطني، كما أنها تمنح النظام المصرفي قدرة أكبر على خلق الائتمان.

إلى جانب أهمية الودائع بالنسبة للبنك، فهي تضمن وجود مصادر محلية للسيولة تكفي لتمويل المشروعات دون الحاجة إلى الاقتراض الخارجي، بالإضافة إلى استخدام الودائع كأداة لتسوية المعاملات بما ييسر تداول المبالغ الكبيرة عن طريق حسابات البنوك و يجنبها مخاطر نقل النقود **(طلعت، 1998، ص 65)**.

فكما سبق و ذكرنا يمكن القول أن الودائع تمثل شريان الحياة في البنك التجاري، لأنها أهم مصدر للأموال فيه.

كما أن البنوك التجارية تؤدي خدمة هامة للاقتصاد الوطني بقبولها الودائع نظرا لما يؤدي ذلك من تسهيل لعمليات الدفع الناجمة عن التبادل التجاري وتشجيع الادخار، و استخدام الأموال في المجالات الاقتصادية المختلفة **(سلطان، 2005، ص 231)**.

2.1. تصنيف الودائع البنكية

بسبب التطورات الحديثة التي حصلت في العمل المصرفي و الخدمات المصرفية في العالم، تنوعت الودائع المصرفية و اختلفت بدرجة سيولتها و تسويقها والفوائد المدفوعة عليها. وقد اقتصرت الودائع المصرفية لفترة طويلة مضت على نوعين رئيسيين هما: الودائع عند الطلب (الحسابات الجارية) و الودائع الزمنية (حسابات التوفير).

إلا أن هذا الوضع التقليدي قد تطور نتيجة للابتكارات التي استخدمت في القطاع المصرفي التجاري و أهمها:

أ. ظهور أنواع جديدة من المؤسسات المالية كجمعيات الادخار التي سمح لها بقبول الودائع و التعامل بالشيكات و دفع الفوائد على هذه الودائع بالرغم من أنها تشابه في سيولتها الحسابات المصرفية الجارية؛

ب. رفع القيود على سعر الفائدة عن الحسابات الشيكية، بحيث أصبح باستطاعة المؤسسات المالية الودائعية التنافس في اجتذاب الودائع عن طريق منح أسعار فائدة أعلى؛

ج. ظهور حسابات أو ودائع زمنية جديدة أطلق عليها اسم الشهادات الودائعية و التي أسعار فائدتها غير مقيدة، و نظرا لقابليتها للتسويق و التبادل تم إنشاء سوق مالية

خاصة بها، مما شجع التعامل بها بالرغم من أنها أكثر تعرضا لمخاطر السوق و عدم الدفع مقارنة بالودائع المصرفية الأخرى **(علي و العيسى، 2004، ص ص 115-116)**.

و فيما يلي سنحاول إدراج بعض تصنيفات الودائع محاولين إبراز أهمية كل منها بالنسبة للبنك التجاري.

1.2.1. تصنيف الودائع حسب مدتها (حسب الشكل)

و تنقسم الودائع حسب هذا التصنيف إلى العديد من الأنواع:

أ. **ودائع تحت الطلب (الودائع الجارية):** تسمى الوديعة تحت الطلب بالحساب الجاري و هي إحدى السمات المميزة لوظائف البنوك التجارية و عادة لا تعطي البنوك أية فوائد على هذا النوع من الحسابات. و يحتفظ الناس عادة بهذه النوعية من الودائع لتحقيق أربعة أهداف رئيسية: تنفيذ عملياتهم اليومية، احتياطي لمواجهة الظروف الطارئة، تمويل المشتريات و الإنفاق في المستقبل، عدم رغبة المدخر في استثمار أمواله في تملك أصول أخرى، و هذا يعني أن الودائع تحت الطلب يجب أن تدفع عند طلبها دون أي تأخير إذ أنها تمثل الأرصدة العاملة لأصحابها **(سلطان، 2005، ص 282)**.

و نظرا لأن هذه الودائع عرضة لسحب أجزاء منها أو كلها في أي وقت، فإنها تستدعي إعطاء أهمية خاصة لها من قبل البنك و دراسة جيدة، حيث على ضوء هذه الدراسة يمكن تحديد مدى سيولتها، و بالتالي النسبة التي يستطيع البنك توظيفها من هذه الوديعة. و

عادة ما تمثل هذه الودائع نسبة كبيرة من المجموع الكلي للودائع لدى البنوك التجارية **(دغيم، 1989، ص 57)**.

يمكننا القول أن الودائع الجارية حسب التعاريف السابقة هي عبارة عن تلك المبالغ التي يتم إيداعها من طرف الأفراد أو المؤسسات لدى البنوك، و يمكنهم سحبها في أي وقت، و لا تمنح عليها أية فوائد.

ب. **ودائع لأجل:** و هي اتفاق بين البنك و العميل يتم بموجبه إيداع مبلغ من النقود لدى البنك لفترة معينة منصوص عليه في الاتفاق، و يدفع البنك فائدة تختلف وفقا لأجل استحقاق الوديعة. و عادة لا يجوز سحبها إلا في نهاية المدة المتفق عليها **(طلعت، 1998، ص ص 67-69)**.

و تتغير أسعار الفائدة المقدمة من طرف البنوك في الجزائر على حسب حركة هذه الوديعة، فيمكن للمودع سحب جزء منها مقدما. لكن إذا تم هذا السحب خلال فترة أقل من (03) أشهر من الإيداع، فإن المودع لن يحصل على أي فائدة على المدة التي بقيت فيها الوديعة لدى البنك.

فالودائع لأجل من خلال ما سبق هي عبارة عن مبالغ يتم إيداعها بالبنك لأجل معين، و لا يجوز السحب منها قبل انقضاء الأجل المحدد لها، و تمنح عليها فوائد.

و تأخذ الودائع لأجل عدة أشكال، لكن العامل المشترك بينها هو حصولها على عائد يتمثل في سعر الفائدة، و الذي يتحدد وفقا لعدة عوامل أهمها مستوى السوق النقدي،

سياسة البنك المركزي، سعر الخصم، حجم السيولة، حالة الأسواق الخارجية، مدة الوديعة، حجم الوديعة، تقلبات العملة، معدلات التضخم.....إلخ **(عوض الله، 1994، ص ص 103-104)**.

ج. **ودائع بإخطار مسبق:** و هي ودائع يمكن السحب منها وفقا لإخطار سابق من العميل، و تحدد مدة الإخطار عند فتح الحساب، و يتم حساب الفوائد من تاريخ الإيداع **(طلعت، 1998، ص 69)**.

و هي الودائع غير محددة المدة، حيث لا يحدد العميل عند بدء الايداع موعدا لسحبها أو استحقاقها. و له أن يضيف إليها أي مبالغ وقت ما شاء.

أي أن العميل يمكنه السحب منها لكن شرط إعلام البنك بذلك قبل مدة يتم الاتفاق عليا مسبقا، حتى يتسنى للبنك تحضير المبلغ، لتفادي وقوعه في خطر عدم توفر السيولة.

د. **ودائع التوفير:** و هي إحدى وسائل تجميع الادخار الأكثر انتشارا في العام، حيث تتميز بالعديد من الصفات منها: صغر مبالغها، كثرة حساباتها، اطراد نموها و نمو الوعي المصرفي،.....إلخ **(طلعت، 1998، ص 69)**.

و تفتح حسابات التوفير لجميع العملاء الأفراد و حتى القصر منهم، بمبلغ لا يقل عن مبلغ معين (يحدده البنك). و تحسب الفائدة على رصيد الحساب، و هي فائدة ذات معدل ثابت و موحد لجميع العملاء، و لا يجوز كشف حسابات التوفير، و لا تمنح دفاتر شيكات لأصحابها، بل يتم منحهم دفاتر توفير يتم الايداع و السحب بموجبها.

المحاضرة التاسعة

2. محددات عرض الودائع و الطلب عليها

نظرا للأهمية الكبيرة للودائع في سير العمل المصرفي، كما رأينا سابق، أصبح من الضروري اهتمام المصرف بدراسة هذه الودائع بشتى انواعها، و تحديد العوامل التي قد تؤثر سواء في عرضها او في الطلب عليها، و هذا طبعا للحفاظ على استقرار نشاط البنك و ازدهاره، و كذا لتجنب الوقوع في مخاطر السحب.

1.2. محددات عرض الودائع

هناك العديد من المحددات و العوامل المؤثرة في عرض الودائع يمكن ذكرها فيما يلي:

1.1.2. سعر الفائدة على الودائع

إن العلاقة بين سعر الفائدة الذي يعرضه البنك على المودعين و حجم الودائع علاقة طردية، فزيادة سعر الفائدة تحفز على الايداع و من ثم تزيد الودائع و العكس صحيح.

2.1.2. عائد البدائل

و نقصد ببدائل الودائع تلك البدائل التي تنافس الودائع المصرفية من حيث أدائها للوظيفة الاساسية للودائع كمخزن للقيمة، و اهم هذه البدائل:

أ. **البدائل المالية:** و المتمثلة أساسا في الاوراق المالية مثل الاسهم و السندات و اذون الخزانة العامة....إلخ. فمن المتوقع وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة على الاوراق

المالية و مقدار عرض الودائع، فارتفاع سعر الفائدة عل السندات مثلا يؤدي إلى انخفاض عرض الودائع.

ب. **البدائل السلعية:** مثل الذهب و الفضة و المجوهرات، ...إلخ. فقد لوحظ ان ارتفاع اسعار الذهب – على سبيل المثال – يؤثر على حجم الودائع بالانخفاض. إلا أن هذا الاثر العكسي لا يكون كبيرا في الفترة القصيرة، إذ انه بمرور الوقت تزداد الودائع مرة أخرى نتيجة لقيام تجار الذهب بإيداع نسبة هامة من حصيلة مبيعاتهم الذهبية بالبنوك، الامر الذي يعني وجود نسبة تسرب من الايداعات المسحوبة المبدئية تتجه إلى التداول **(سلطان، 2005، ص ص 234-239).**

ج. **البدائل النقدية:** و تتمثل اساسا في العملات الاجنبية و التي تكتسب أهمية خاصة بالدول المختلفة التي تعاني من ندرة في عرض هذه العملات مما يدفع بأسعارها في السوق غير الشرعية إلى الارتفاع المستمر مع تعاظم الطلب عليها. إن أثر ارتفاع اسعار هذه العملات على عرض الودائع المحتملة (و هو أثر عكسي) أثر محدود بسبب محدودية المتعاملين في السوق السوداء للعملة لعدم شرعيتها.

3.1.2. الدخل

و هو ثالث متغير تفسيري لعرض الودائع، و الذي نعلم أنه يساوي إلى مجموع الاستهلاك و الادخار. فقد لوحظ وجود علاقة طردية قوية بين الانفاق الحكومي و الودائع أيا كانت الظروف الاقتصادية السائدة. ففي حالة الرواج و ظهور دخول جديدة، ينتقل اصحاب

هذه الدخول إلى شرائح دخل أعلى تتصف بميل مرتفع للادخار و ميل منخفض للاستهلاك. فمن هنا تتجه هذه الدخول إلى الإيداع بالبنوك، أما في حالة الركود فإن الحكومة تتجه إلى الضغط على الانفاق العام و ترتفع نسبة البطالة و من ثم يتجه الأفراد إلى السحب من ودائعهم لتغطية نفقات الاستهلاك **(سلطان، 2005، ص ص 239-241)**.

4.1.2. العوامل الاخرى المؤثرة على عرض الودائع

و هنا نجد عوامل على مستوى الجهاز المصرفي و اخرى على المستوى الوطني يمكن شرحها فيما يلي:

أ. عوامل على مستوى الجهاز المصرفي

نظرا لأهمية الودائع بالنسبة لنشاط البنك، فإن أي بنك يعمل من اجل الحصول على أكبر نسبة من تلك الودائع، و ذلك خلال عمل البرامج التسويقية و غيرها **(طلعت، 1998، ص 70)**. و من اهم هذه العوامل نجد ما يلي:

- ✓ **سمعة البنك و سماته:** فعموما يفضل الأفراد التعامل مع البنوك ذات السمعة الجيدة و التي تقع في الأحياء الراقية، و هو الامر الذي ادركته البنوك، و اصبحت بذلك تعمل على تحسين مبانيها و توسيعها، التحسين في نوعية الخدمات التي تقدمها، إدخال الاجهزة الحديثة لتوفير الراحة و سرعة الخدمة للعملاء، بالإضافة إلى حسن التعامل معهم و الكفاءة في إنجاز العمل.

✓ **نوعية الخدمة المقدمة من طرف البنك:** فلا شك ان البنوك التي تقدم المزيد من الخدمات المتنوعة لها ميزة التفضيل عن غيرها من البنوك ذات الخدمات المصرفية المحدودة **(حنفي و ابو قحف، 1993، ص 135).**

أي أن البنوك تجتذب فئات متنوعة من العملاء و ذلك بتنوع خدماتها، فالعميل يفضل البنك الذي يلبي معظم احتياجاته، دون الحاجة للجوء لبنوك اخرى للحصول على خدمة او خدمات معينة.

فقد تكون الودائع نتاج مجموعة من الخدمات التي يقدمها البنك للعملاء، فمن المعلوم ان نشاط البنوك من الانشطة التي تتزايد فيها حدة المنافسة، و التي تسعى إلى تنويع الخدمات المقدمة للعملاء **(طلعت، 1998، ص 70)**. و من بين هذه الخدمات:

⇦ خدمة تحصيل الشيكات؛

⇦ التحويل البريدي و البرقي و الإلكتروني للأموال؛

⇦ الآلات المصرفية الاوتوماتيكية؛

⇦ التباين في اجور الخدمات المصرفية؛

⇦ تقديم الهدايا؛

⇦ تقديم الخدمات الدعائية و الإعلامية **(اللوزي و اخرون،1997، ص ص 138-140)**.

فإذا كان البنك يقدم كل هذه الخدمات، أو على الأقل معظمها، فإنه يكسب رضا و ثقة العميل، و سيفضله عن باقي البنوك التي تقدم خدمات محدودة.

- ✓ **سياسات البنك و مركزه المالي:** من اهم العوامل التي يستند إليها في الحكم على كفاءة و مهارة القائمين على الإدارة في بنك ما، ما يتبعه البنك من سياسات في مجالاته المختلفة (الاقتراض، الايداع، السيولة، سياسة رأس المال،...إلخ).

فكلما تغلبت الإدارة على الازمات كلما كان ذلك مصدرا للثقة في هذا البنك. كما ان مقدرة البنك على خلق الودائع تتحدد في الواقع بمدى متانة مركزه المالي و مدى سيطرته على السوق المصرفية و معدل تركيزه في سوق الودائع **(سلطان، 2005، ص 244)**. أي أنه كلما عزز البنك مركزه المالي، اجتذب بذلك المزيد من الودائع بأنواعها المختلفة، و هذا التنويع يساعده في تسيير سيولته، و بالتالي تفادي العديد من المخاطر، كما يساعده ذلك أيضا في تنويع نشاطه الإقراضي.

- ✓ **موقع البنك:** لقد أصبح لموقع البنك تأثيرا كبيرا على قدرته في اجتذاب المودعين بسبب صعوبة انتقال السكان من مكان إلى آخر و ازدياد حركة المرور...إلخ، فالمقترض قد لا يهتم بموقع البنك، بينما المودع يبحث عن مكان قريب و مريح يضع فيه أمواله **(اللوزي و اخرون، 1997، ص 140)**.

لهذا نجد ان البنوك اصبحت تسعى لفتح مزيد من الفروع في مختلف انحاء البلاد، محاولة في ذلك إختيار المكان الذي يكون قريب من جميع فئات المودعين، خاصة من ناحية توفر المواصلات.

ب. عوامل على المستوى الوطني

- ✓ **مستوى النشاط الاقتصادي:** تزداد الودائع خلال فترات الرواج عنه في فترات الركود. ففي اوقات الرخاء تزيد حاجة المشروعات إلى الائتمان فيزيد الانتاج القومي لواجهة الزيادة في الانفاق القومي، ومن ثم تزيد الودائع و بالتالي القروض المصرفية، و ذلك تتحول المشروعات المقترضة إلى مشروعات دائنة و مودعة بسبب ما حققته من ارباح وقت الرخاء. و يحدث العكس في حالة الكساد.
- ✓ **السياسة الاقتصادية:** حيث أن للسياسات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة تحقيقا لأهدافها، آثار هامة على حجم الودائع بالبنوك، كالسياسات المالية سواء سياسة الانفاق العام او السياسة الضريبية – حيث نعلم أنه كلما زادت الضرائب كلما حد ذلك من نمو الودائع – أو حتى سياسة القروض العامة، فكلما زادت الدولة من حجم قروضها الداخلية و زادت من إصداراتها العامة لاذون الخزينة و سنداتها، كلما كان ذلك دافعا إلى الحد من المدخرات الموجهة للإيداع بالبنوك.

و نفس الشيء بالنسبة للسياسات النقدية و الائتمانية، كسياسة الإصدار النقدي، نسبة الاحتياطي النقدي و السيولة او سياسة اسعار الفائدة **(سلطان، 2005، ص ص 253-256)**.

- ✓ **مدى انتشار الوعي المصرفي:** إن انتشار العادة المصرفية يزيد من قدرة الجهاز المصرفي على جذب الودائع، و من اهم العوامل المساعدة على انتشار هذا الوعي ارتفاع مستويات المعيشة و التعليم و تقدم وسائل النقل و الاتصال و مدى كفاءة الخدمة المصرفية **(طلعت، 1998، ص ص 83-84)**.

إضافة إلى ذلك يمكننا القول ان لتطور وسائل الإعلام و الاتصال دور مهم جدا في التعريف بخدمات البنك، و في توعية المواطن بأهمية الإيداع، و تشجيعه، على ذلك بتحفيزات مختلفة، سواء فوائد مرتفعة، أو هدايا او غيرها.

- ✓ **الاستقرار السياسي و الاقتصادي و التشريعي:** حيث يؤدي ذلك بالضرورة إلى زيادة الثقة في الجهاز المصرفي، و التعامل مع البنوك. و الدليل على ذلك إقبال الكثير من المودعين سواء الأفراد او المنظمات على التعامل مع البنوك الاوروبية كبنوك سويسرا مثلا **(حنفي و ابو قحف، 1993، ص138)**.

2.2. محددات الطلب على الودائع و المخاطر الممكن حدوثها

1.2.2. محددات الطلب على الودائع

يتحدد الطلب على الودائع بالعديد من العوامل اهمها:

أ. **اسعار الفائدة (الدائنة و المدينة):** إن لأسعار الفائدة دور بالغ الاهمية في التأثير على الطلب على الودائع بوصفه المحدد الأساسي لهذا الطلب. حيث ان العلاقة بين سعر الفائدة و الطلب على الأموال المودعة بالبنوك علاقة عكسية. سواء تعلق الامر بسعر الفائدة الدائن او المدين.

فالتغيير في سعر الفائدة على الودائع بالارتفاع لا يحفز المودعين على سحب أمواله من البنوك و العكس صحيح، أي أن العلاقة بين سعر الفائدة الدائن و الطلب على الودائع من قبل اصحابها علاقة عكسية، و كذلك الحال بالنسبة لسعر الفائدة المدين في علاقته بالطلب على الأموال المصرفية لأغراض الاقتراض **(سلطان، 2005، ص 261)**.

ب. **العائد على البدائل:** نظرا للظروف السائدة خاصة في العالم المتقدم اين تكون اسواق الاوراق المالية منظمة للغاية، فان الانخفاض في اسعار الفائدة على الاوراق المالية (أسهم بصفة خاصة) مقارنة بأسعار الفائدة المصرفية (المدينة و الدائنة) يؤدي إلى تحول الوحدات الاقتصادية إلى طلب الأموال بعيدا عن البنوك.

فالعلاقة بين التغير في اسعار الفائدة على البدائل و الطلب على الأموال المودعة بالبنوك طردية **(سلطان، 2005، ص 267)**.

ج. **مستويات الدخول:** إن ارتفاع مستويات الدخول لمختلف الوحدات الاقتصادية (سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية) يؤدي إلى الحد من الطلب على الأموال المودعة بالبنوك، فالعلاقة بين المتغيرين عكسية.

د. **بعض المحددات الاخرى للطلب على الودائع**

- ✓ **مستويات الأسعار:** تعتبر الأسعار من بين محددات الاستهلاك الهامة، فارتفاع الاسعار يزيد من نفقات المعيشة و من ثم يزيد الاتفاق النقدي للحفاظ على نفس مستوى الدخل الحقيقي السابق، مما قد يزيد معه الطلب على الودائع.
- ✓ **رغبة الفرد في الادخار:** إذا رغب الفرد في تحقيق حجم معين من المدخرات، و اقترب فعلا من هذا الحجم، تقل رغبته في الادخار، و من ثم تقل حركات الايداع بالبنوك، من هنا نجد أن انخفاض مستوى المدخرات التي يرغب الفرد في تحقيقها – لسبب أو لآخر – يترتب عليه زيادة حركات السحب من ودائعه بالبنوك إذا كانت تفوق هذا المستوى المرغوب فيه **(سلطان، 2005، ص 269).**

2.2.2. المخاطر الممكنة حدوثها عند فتح حسابات الودائع

من المخاطر التي يمكن ان يقع فيها بعض موظفي البنوك ما يلي:

أ. فتح حسابات على وثائق غير معتمدة؛

ب. استيفاء تواقيع العملاء قبل إحضارهم لوثيقة إثبات الشخصية؛

ج. عدم الدقة في تعبئة بيانات طلب فتح الحسابات؛

د. عدم الرجوع لقائمة العملاء الموقوف التعامل معهم عند فتح الحسابات الجديدة؛

هـ. عدم اخذ توقيع عن العميل في حالة عدم رغبته باستيفاء فائدة على حسابه **(اللوزي و اخرون، 1997)**.

الفصل الخامس

إدارة القروض المصرفية

الأهداف التعليمية

بعد الاطلاع على الفصل ستصبح لدى الطالب القدرة على:

- التعرف على مفهوم القروض و أنواعها.
- ماهية سياسة الإقراض.

المحاضرة العاشرة

تعتبر القروض من اهم اوجه استثمار الموارد المالية للبنوك، و لهذا كان لزاما على هذه البنوك ان تولي عناية خاصة بها، و ذلك بوضع سياسة ملائمة تضمن سلامة إدارتها.

1. ماهية القروض

سنحاول عرض مختلف التعريفات الخاصة للقرض، إضافة إلى محاولة ابراز اهميتها في البنوك، و عرض انواعها.

1.1. مفهوم القروض

يقصد بالقروض في الدول التي تعتمد التخطيط الشامل لاقتصادياتها بانه: العلاقات الاقتصادية ذات الشكل النقدي، و التي تحدث عند انتقال القيمة من اشخاص او مشروعات او دول معينة إلى آخرين، ذلك لاستخدامها المؤقت و بالسداد الإجباري، و دفع فائدة نظير ذلك **(الحسيني و الدوري، 2008، ص 123)**.

كما تعرف القروض المصرفية بانها تلك الخدمات المقدمة للعملاء، و التي يتم بمقتضاها تزويد الافراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على ان يتعهد المدين بسندات تلك الأموال و فوائدها، و تدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد.

و يمكن تعريف القرض المصرفي أيضا بانه: الثقة التي يوليها البنك لشخص معين، حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، و يقوم المقترض في نهايتها بالوفاء و بالتزاماته، و ذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد **(السيسي، 1998، ص 25)**.

و من هنا يمكننا الخروج بتعريف شامل للقروض المصرفية على انها: ***عبارة عن الأموال التي تمنحها البنوك التجارية لمختلف المتعاقدين الاقتصاديين لتمويل نشاطاتهم، على ان يتم الاتفاق فيما بينهم على: تاريخ استحقاق هذا القرض، سعر الفائدة، و الضمانات التي يحصل عليها البنك مسبقا لاستعمالها في حالة عجز العميل عن السداد. على ان يتم تسديد هذا القرض عند نهاية الفترة إضافة إلى الفائدة المتفق عليها سابقا.***

2.1. أهمية القروض

تبرز اهمية القروض في انها تمثل جانب مهما من وظائف البنوك، بل هي المحور الرئيسي لعملها، و تكاد تكون الحاجة إلى القروض تامة للغالبية العظمى من الافراد و اصحاب المهن و المشروعات و غيرها من القطاعات الاقتصادية، إذ نادرا ما نجد في الحياة العملية أيا من المشروعات يعتمد في نشاطه على موارده الذاتية، فغالبا ما تلجأ إلى الاقتراض من المصارف لتمويل رأسمالها العامل او المتداول **(الحسيني و الدوري، 2008، ص 124)**.

و يضاف إلى ذلك ان ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية، يشير دائما إلى اهمية الفوائد و العمولات كمصدر للإيرادات، و التي تمكن من دفع الفائدة المستحقة

للمودعين في تلك البنوك، مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

و تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان، و التي تنشأ عنها زيادة الودائع و النقد المتداول.

و يعني ذلك ان منح القروض يمكن البنوك من الاسهام في النشاط الاقتصادي و تقدمه و رخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة، و زيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية و تحسين مستوى المعيشة **(عبد المطلب، 2000، ص ص 104-105)**.

إذا يمكننا ان نستنتج ان لأهمية القروض منظورين، الاول يخص البنك حيث تعتبر القروض النشاط الرئيسي لها، و الثاني يخص النشاط الاقتصادي ككل، حيث للقروض دور كبير و ذو ابعاد عديدة.

3.1. القرض الممكن تحصيله و القرض السليم

يجب التفرقة بين إمكانية تحصيل القرض و بين سلامة القرض، فليس كل قرض ممكن تحصيله قرضا سليما. فالقرض الممكن تحصيله عادة هو القرض الممنوح بضمان اصول، فإمكانية تحصيله هذه تأتي من التصرف في الضمان لتحصيل الدين، فإذا تم منح قرض بضمان الرهن الحيازي مثلا لتمويل مشروع غير مؤكد، فهذا قرض غير سليم و إن كان من الممكن تحصيله (بيع الرهن).

اما القرض السليم لابد و ان يكون مرتبطا تمام الارتباط بشكل و طبيعة العمليات التي يتم تمويلها، مع وضع برنامج لرد القرض، و ذلك بصرف النظر عما إذا كان القرض بضمان او بدون ضمان. و بمعنى آخر، فإن الاساس السليم للإقراض يقضي بأن يتم رد القرض من الايرادات المتوقعة للمقترض لا من التصرف في الضمانات، فالتصرف في الضمانات لاستيفاء القرض قد يؤثر على الاسعار و النشاط الاقتصادي، كما ان الوظيفة الرئيسية للضمانات هي الإقلال من المخاطر للبنك في حالة عدم كفاية إيرادات المقترض لأسباب غير متوقعة من الطرفين **(سلطان، 2005، ص ص 415-416)**.

2. أنواع القروض

إضافة إلى انواع القروض المتعارف عليها مثل: القروض تحت الطلب، الائتمان الايجاري، الائتمان المقدم للتجارة الخارجية، القروض القصيرة و الطويلة الاجل، القروض الاستهلاكية،.....إلخ، هناك انواع اخرى نذكر منها:

1.2. قروض السماسرة و المتعاملين في الاوراق المالية

و يطلق على هذا النوع من القروض قروض الاوراق المالية، و هي قروض قصيرة الاجل يقدمها البنك للسماسرة الذين يستخدمونها في تمويل مشترياتهم من الاوراق المالية لحساب عملائهم.

و يدخل في هذا النوع من القروض ايضا ما يحصل عليه وسطاء بيع وشراء الاوراق المالية بغرض تمويل مخزونهم من تلك الاوراق، و عادة ما يتفق على عدم تحديد تاريخ

الاستحقاق، مما يعطي البنك حتى المطالبة بالقرض في اي وقت، و لهذا تسمى القروض التي تستدعي عند الطلب. هذا و تعتبر الاوراق المالية المشتراة بواسطة المقترضين بمثابة رهن لقيمة القروض، اما قيمة القروض فلا تتجاوز، 50% من قيمة الاوراق المالية المرهونة.

2.2. القروض المشتركة

و تعني اشتراك أكثر من بنك في تمويل قروض او تسهيلات مصرفية في ظل ظروف واحدة و ضمان مشترك.

فحتى و لو كان بنك بمفرده قادر على التمويل فإن ذلك يمثل بالنسبة له مخاطر جمة، قد لا يستطيع تحمل تبعاتها إذ أن صناعات اليوم تلقي الكثير من المخاطر، فهذه القروض تمثل إمكانية أكبر في حماية المؤسسات المالية من مخاطر الائتمان، حيث تعد لها دراسات قوية و تسهم في بناء أسس التعامل التنافسي مع البنوك الاخرى خاصة البنوك العالمية، و تنويع قنوات التوظيف مما يضمن لها أمان أكثر **(طلعت، 1998، ص 145)**.

اي أن هذا النوع من القروض يمنح في حالتين، إما في حالة عدم مقدرة البنك على توفير كل مبلغ القرض، فيلجأ إلى بنك آخر ليشاركه فيه، أو في حالة إذا أراد البنك حماية نفسه من خطر عدم السداد، فيتشارك بذلك الخسارة مع البنك المشارك.

المحاضرة الحادية عشر

3. ماهية سياسة الاقتراض و عوامل نجاحها

كما سبق و ذكرنا، فإن النشاط الإقراضي يعتبر من اهم اوجه استخدام أموال البنك، باعتبار ان القروض تأخذ نسبة كبيرة من جانب الاستخدامات في ميزانية البنك، لهذا وجب وضع سياسة دقيقة لها.

1.3. سياسة الاقتراض

1.1.3. مفهوم سياسة الاقتراض

يقصد بالسياسة الاقراضية، مجموعة المبادئ و المفاهيم التي تضعها الادارة العليا لكي تهتدي بها مختلف المستويات الادارية عند وضع برامج و إجراءات الإقراض، و يسترشد بها متخذو القرارات عند البث في طلبات الاقتراض، و يلتزم بها المنفذون عند بحث تلك الطلبات و بعد اتخاذ قرارات بشأنها.

كما يمكن تعريف سياسة الاقراض بانها: مجموعة القواعد و الاجراءات و التدابير المتعلقة بتحديد حجم و موصفات القروض، و تلك التي تحدد منح هذه القروض و متابعتها و تحصيلها. إضافة إلى ذلك فإن سياسة الاقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الاقراض بمراحلها المختلفة، و أن تكون القواعد مرنة و مبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الاقراض **(عبد المطلب، 2000، ص 119)**.

يمكننا بعد عرض هذه التعاريف بالخروج بتعريف لسياسة الاقراض، على انها سياسة ترسمها الإدارة العليا للبنك، تحدد من خلالها كيفية توجيه القروض، و كذا الشروط الوجب مراعاتها عند منحها، و ذلك بعلم كل المستويات و المسؤولين عن نشاط الاقراض في البنك.

2.1.3. أهداف سياسة الاقراض

تتعدد اهداف وضع سياسة الاقراض في البنوك و يمكن تصور اهم هذه الاهداف فيما يلي:

- ✓ منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل البنك و إيجاد قدر من وحدة الفكر و التنسيق و الفهم المشترك بين البنك و عملائه؛
- ✓ ترشيد قرار الاقراض للبنوك بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها و من ثم المحافظة على سلامة الاقراض بالبنوك؛
- ✓ ضمان عائد مناسب للبنك عن طريق التقليل من الخسائر و زيادة الارباح؛
- ✓ التوافق مع الاتجاه العام لرسم السياسة الاقتصادية القومية.

2.3. عوامل نجاح سياسة الاقراض

لضمان نجاح السياسة الائتمانية في تحقيق اهدافها، فإنه ينبغي مراعاة الاسس التالية:

1.2.3. الامان

يقوم العمل المصرفي على اساس الثقة المتبادلة بين البنك والعميل، فثقة العميل في البنك تجعله يودع أمواله لديه و هو واثق من ان البنك سوف يحتفظ بهذه الأموال، و يحافظ

عليها و يقدمها له عند الطلب، و ثقة البنك في العميل الذي يقوم بإقراضه الأموال بانه سوف يقوم بإعادة هذه الأموال إلى البنك بالإضافة إلى الفائدة المستحقة وفقا للاتفاق المبرم بينهما، و انه سوف يستخدم تلك الأموال في الغرض الذي منحت من اجله، و يتأتى ذلك بالتعرف على العميل و التحقق من قدراته المالية بالإضافة غلى توفير الضمان الكافي **(معهد الدراسات المصرفية، 2002، ص 160)**.

2.2.3. السيولة

إن سيولة اي أصل من الأصول تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة و بأقل خسارة، اما سيولة البنوك فتعني قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين، و مقابلة طلبات الائتمان.

و تعتمد سيولة البنك على عدة عوامل اهمها:

- ✓ مدى ثبات الودائع، فكلما كانت نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع أكبر، كلما شعرت إدارة البنك بالاطمئنان بدرجة أكبر **(أرشيد و جودة، 1999، ص 200)**، و كذلك مدى وفرة الأموال المتاحة للبنك سواء من موارده الذاتية او من موارد الغير، و عدم خضوعها للتقلبات الشديدة و العنيفة؛
- ✓ مدى سيولة العمليات التوظيفية و التي ترتبط بطول المدة الممنوح عنها الائتمان و قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، فكلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها البنك، كلما شعرت ايضا إدارة البنك بالاطمئنان أكثر.

أي أنه على البنك مراعاة كيفية توزيع ودائعه، و كذا قروضه، و ذلك بعدم الاعتماد على الودائع الجارية بنسبة كبيرة مما يعرض البنك لخطر السحب من جهة و عدم تقديم قروض كبيرة لمدة طويلة الاجل من جهة اخرى، و ذلك لضمان استردادها في أقرب وقت ممكن، و بالتالي ارتياحه بشأن توفر السيولة اللازمة لمجابهة طلبات السحب.

3.2.3. الربحية

تعتبر الربحية من اهم عناصر السياسة الائتمان. و الهدف الرئيسي للبنوك عند توظيف أموالها هو تحقيق أفضل ربحية ممكنة، و تعتبر القروض أكثر الاستثمارات جاذبية بالنسبة للبنوك نظرا لارتفاع معدل العائد المتولد عنها و ذلك بالمقارنة مع العائد المتولد من الاستثمارات الاخرى، حيث يمثل الربح الهدف الرئيسي من الاستثمار في القروض.

فالبنوك مثلها مثل اي وحدة اقتصادية تهدف إلى الربح الذي يجب ان يغطي التكاليف الخاصة به، فالعائد يجب ان يغطي التكاليف المرتبطة بفوائد مديونية البنك، و كذا الخدمات المصاحبة مثل: مصاريف التشغيل الخاصة بتعيين و تدريب و تحفيز العنصر البشري، و ما يتقاضاه من اجور و حوافز و مكافآت و مصاريف المباني و التجهيزات.

3.2.3. الانتشار

من الضروري ان تنوع الانشطة، و الاماكن التي يتم منح القروض إليها، و هو ما يعني انتشار المخاطر على أكبر عدد من المقترضين، مع تنوع الانشطة، و بضمانات متعددة

و متنوعة، فكلما زادت فروع البنك و تعددت المناطق التي يمنح فيها القروض و تنوعت، فإن ذلك يمثل له قدرة اعلى في مواجهة المخاطر **(طلعت، 1998، ص 156)**.

و يتعلق عنصر الانتشار بالنواحي التالية:

- ✓ الانتشار النوعي المتعلق بنوع النشاط الممول؛
- ✓ الانتشار الجغرافي حتى يساهم البنك في السياسة العامة للدولة متمثلة في التنوع الجغرافي لمختلف مناطق الدولة؛
- ✓ الانتشار بين مختلف انواع العملاء؛
- ✓ الانتشار السوقي: و يرتبط هذا العنصر اساسا بالحد من مخاطر عدم التأكد، و من ثم فإنه للتقليل من هذه المخاطر يقوم البنك بفرز هيكل الائتمان الممنوع و تنويع توظيفات الأموال من خلال الانتشار بمختلف انواعه.

4. العوامل المؤثرة في سياسة الاقتراض

نجد أن الاقتراض هام جدا للبنك التجاري و كذا للمجتمع الذي يخدمه، لهذا ينبغي وضع سياسة الاقتراض بعد دراسة عدة عناصر و عوامل من شانها ان تؤثر في صياغة هذه السياسة، و من اهم العوامل ما يلي:

1.4. الظروف الاقتصادية

سواء القومية أو المحلية (المنطقة التي يخدمها البنك)، حيث تساعد الظروف الاقتصادية المستقرة على وجود سياسة إقراضية مستقرة و مناسبة **(مختار، 2005، ص 64)**.

فالطلب على معظم انواع القروض المصرفية بتأثر بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع، مع الاخذ في الاعتبار ان دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي، إذ قد تبدأ إجراءات الاعداد للقروض قبل موسم الاقتراض، كما تنتهي بعد الموسم بشهر او شهرين.

كما تؤثر حالات الرواج و الكساد بشكل مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجالات الايداع و القروض على السواء **(سلطان، 2005، ص 392)**.

2.4. سياسة البنك المركزي

تؤثر السياسات التي يتبعها البنك المركزي في تحديد نوعية و حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك، حيث تؤدي زيادة نسبة الاحتياط القانوني إلى تخفيض الأموال المتاحة للبنوك المخصصة للتوظيف، و كذا سعر الخصم **(طلعت، 1998، ص 128)**.

و هدف البنك المركزي في أي دولة المحافظة على الاستقرار الاقتصادي و النقدي، لهذا فهو يقوم عادة بتنظيم كمية الائتمان و نوعيته ليتجاوب مع احتياجات التنمية الاقتصادية، و بناءاً عليه فإن البنك المركزي يفرض بعض النسب و المعدلات التي يجب على البنوك التجارية تنفيذها و التقيد بها **(أرشيد و جودة، 1999، ص 205)**.

و هو الأمر الذي يجب مراعاته عند صياغة السياسة الاقراضية، لان ذلك سيحافظ على سلامة و استقرار النظام الاقتصادي للدولة، من خلال اتباع تعليمات البنك المركزي.

3.4. رأس المال

يؤثر رأس المال في السياسة الاقراضية من خلال:

- ✓ هناك علاقة قانونية بين مقدار رأس المال من جهة، و حجم القرض الممنوح من جهة أخرى، حيث هناك ارتباط بين الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها المصرف و بين رأس المال الممتلك **(الحسيني و الدوري، 2008، ص 132)**. كما ان له دور نفسي لدى كل من المودعين و المقترضين لاعتقاد كل منها بوجود أموال كافية لدى البنك،

مما يذكر بقدرته في مواجهة المصاعب الاقتصادية و تكون قدرته أكبر على سداد التزاماته **(سلطان، 2005، ص391)**؛

- ✓ إن رأس المال يستخدم كحاجز واقي يمنع تسرب الخسائر إلى الودائع، و كما ازداد رأس المال الممتلك كلما زادت قابلية المصرف على تحمل الخسارة، و من جانب آخر تعني زيادة رأس المال إمكانية زيادة أمد قروض المصرف، و ذلك لان الودائع عرضة للسحب المتكرر **(الحسيني و الدوري، 2008، ص 132)**.

فرأس المال يعتبر عنصر الامان بالنسبة للمودعين، و كلما زاد دعم ثقة العملاء في البنك، و جعلهم في حالة ارتياح، حيث انه حتى و إن تعرض البنك لخسارة كبيرة، فإنه يمكنه مواجهتها برأسمالها، دون الحاجة للجوئه إلى ودائع العملاء.

4.4. حجم الودائع و مدى ثباتها

لا شك في ان حجم ودائع البنك يعتبر العامل الاساسي المؤثر على قدرة البنك على الاقراض، فكلما كان حجم الودائع أكبر، كلما زادت قدرة البنك على إعطاء قروض أكثر، فالبنك دائما يقرض من الودائع التي لديه، اما رأس مال البنك و احتياطاته فلها وظائف اخرى و لا تستخدم في عمليات الاقراض إلا في بداية عمل البنك.

و تعتبر درجة ثبات و استقرار الودائع، اهم خاصية تؤثر على سياسة البنك في توظيفها، و بالتالي سياسة الاقتراض، لأنه بالرغم من الاحتياطات الاولية و الثانوية تستخدم في مواجهة مسحوبات الودائع، إلا أن البنك الذي يواجهه تقلبات استثنائية في ودائعه بحاجة إلى سياسة

إقراضية متحفظة قياسا ببنك آخر له ودائع مستقرة نوعا ما، أو تنمو ودائعه باستمرار **(سلطان، 2005، ص394)**.

حيث ذكرنا سابقا انه يجب مراعاة كيفية توزيه كل من الودائع و القروض، و محاولة الموازنة بينها، لتفادي وقوع البنك في خطر السحب المفاجئ، و عدم قدرته مواجهة ذلك.

5.4. احتياجات السيولة في الاجلين القصير و الطويل

تعتبر السيولة من الامور ذات الاسبقية الي يسعى البنك إلى تحقيقها. و عادة ما تحتفظ البنوك بمجموعة من الاصول السائلة مثل اذون الخزائن، و الاوراق المالية الحكومية. و إذا ما احتفظ البنك بالأموال سواء في صورة نقدية او في صورة اصول سائلة او قابلة للتحويل إلى نقدية، فإنه بذلك يقلل من حجم الأموال المتاحة للإقراض **(طلعت، 1998، ص129)**.

لهذا يجب عليه مراعاة ذلك، و التصرف بحكمة و عقلانية في هذا المجال، و ذلك بالاحتفاظ بالسيولة اللازمة فقط، حتى لا يتأثر النشاط الاقراضي و الاستثماري بصفة عامة.

6.4. الربحية

تعتبر الربحية من الاتجاهات الاساسية التي يجب مراعاتها في أي سياسة إقراضية و لأي من البنوك التجارية، و ذلك لأنها ضرورية لنجاح البنك باعتباره إحدى المنشآت الهادفة إلى الربح. فالبنوك التي تهدف إلى تحقيق اقصى الارباح ستعتمد سياسة إقراضية مرنة او

متساهلة، و بالعكس فالبنك الذي يتمتع بمستوى محدد من الارباح و لا يريد ان يتعرض إلى خسائر، فإنه يعتمد إلى إتباع سياسة اقراضية متشددة، فالفرق بين المتشدد و المرن هو هامش المخاطرة الذي يكون عالي عند الاعتماد على السياسة المرنة، و يكون منخفض في حالة السياسة المتشددة **(الحسيني و الدوري، 2008، ص 133)**.

7.4. المنافسة مع البنوك الأخرى و المؤسسات المالية

من المعلوم انه كلما قلت المنافسة بين البنوك كلما قل تزاحمها للحصول على العملاء، و كلما مالت تلك البنوك نحو التشدد في قروضها، و العكس صحيح. و يسري هذا الوضع ايضا على درجة المنافسة بين البنوك من ناحية و مؤسسات الوساطة المالية من ناحية اخرى **(سلطان، 2005، ص 395)**.

أي ان شدة المنافسة من شانها ان تؤثر على هيكل السياسة الاقراضية، خاصة من ناحية شروط الاقراض و الضمانات.

8.4. مقدرة و خبرة القائمين على القراض

إن خبرة موظفي البنك مهمة في تأسيس سياسة البنك الاقراضية فبعض مسؤولي الاقراض يمكن ان تكون لديهم خبرة جيدة في مجال القروض العقارية او القروض الاستهلاكية. و قد نجد في بنك آخر أن خبرات العاملين في إدارة الائتمان قاصرة على إقراض المستهلكين، و تفتقد الخبرة في مجال إقراض منظمات الاعمال، و لا شك ان كل ذلك سيؤثر بالتأكيد على سياسة الاقراض داخل كل بنك من هذه البنوك.

لهذا يحاول البنك ان يكون لديه موظفين ذوي خبرة في كل مجالات القروض التي يعمل فيها، او يقوم بتكوينهم في تلك المجالات إن لم يكن لهم الخبرة الكافية.

9.4. حجم الاصول المطلوبة لتشغيل البنك

يتحدد حجم الموارد المتاحة للإقراض وفقا لحجم الاصول الثابتة، و الاصول الاخرى المطلوبة لتزويد البنك باحتياجاته الاولية اللازمة للتشغيل، و التي تشمل المباني و الاثاث و الاصول الاخرى، إذ أن البنك عليه ان ينتقص تلك النسبة و يجنبها، لأنها تعتبر من الأمور الضرورية لاستمرار نشاطه، و كلما زادت هذه النسبة كلما انخفض حجم الاقراض المتاح **(طلعت، 1998، ص ص 129-130)**.

الفصل السادس

التحليل المالي

الأهداف التعليمية

بعد الاطلاع على الفصل ستصبح لدى الطالب القدرة على:

- التعرف على مفهوم التحليل المالي و أهميته.
- التعرف على النسب المالية و أنواعها.
- التعرف على مؤشرات التوازن المالي.

المحاضرة الثانية عشر

1. التحليل المالي لرقابة و تقييم أداء البنك

عند تقديم القروض للزبائن يتوقع البنك دائما الحصول على مداخيل مستقبلية، مع احتمال عدم تحصيلها، أي مبلغ القرض و الفوائد المترتبة عليه لذلك فهو يقوم بتقدير و تقييم خطر عدم الدفع مسبقا و ذلك باستعمال طرق متعددة، طرق كلاسيكية تعتمد على التحليل المالي و طريقة حديثة التي تعتمد على الاحصاء و الذكاء الاصطناعي.

فالتحليل المالي هو "دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات، واشتقاق مجموعة من المؤثرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية، وتقييم أداء المؤسسة، وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة" (صوفان، 2018).

فالتحليل المالي إذن هو آلية من آليات الإدارة المالية، كما أنه عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في المؤسسة لتعزيزها ومواطن الضعف لعلاجها، وذلك من خلال دراسة القوائم المالية و قراءتها.

2. أهمية التحليل المالي

تنبثق أهمية التحليل المالي باعتباره أداة تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم، مع توضيح حجم التغيرات التي تطرأ على هذه العناصر وتأثيرها على الهيكل المالي للمؤسسة. (صوفان، 2018)

وعموما تتمثل أهمية التحليل المالي في :

- ✓ أن التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهو أشبه بجهاز إنذار مبكر بالنسبة للمؤسسات.
- ✓ يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- ✓ يعتبر التحليل المالي من خلال مؤشراته المختلفة أداة من أدوات التخطيط.
- ✓ التحليل المالي أداة محورية في عملية اتخاذ القرارات لاسيما القرارات المرتبطة بتوسع المؤسسة أو اندماجها ....الخ.
- ✓ يتم الاعتماد على نتائج التحليل المالي في ترشيد قرار المنح أو الرفض للتسهيلات الائتمانية المطلوبة.

- ✓ يساهم التحليل المالي في خدمة أطراف عديدة ويساعد بصورة مفصلة على ترشيد القرارات، سواء تلك المتعمقة بتقييم الأداء او تصحيح الأخطاء والانحرافات أو اختيار الفرص الاستثمارية المثلى من بين مجموعة البدائل المتاحة.

3. أهداف التحليل المالي

إن القيمة الحقيقية للبيانات والمعلومات تكمن في كيفية استخدامها، ولهذا يجب الإحاطة بالأهداف التي يسعى إليها المحلل المالي انطلاقا من دراسته لمختلف القوائم المالية وتحليلها، ويمكن حصر أهداف التحليل المالي في النقاط التالية:

- ✓ تحديد المركز المالي الخاص بالمؤسسة، وتحديد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة والطويلة الأجل.
- ✓ تقييم كفاءة الإدارة المالية للمشروع وقدرته على الموازنة بين تحقيق الأرباح والحفاظ على السيولة.
- ✓ تقييم جدوى الاستثمار في المشروع سواء بالاستثمار في اسهمه أو من خلال تقديم التمويل له.
- ✓ تقييم الأداء التشغيلي والتمويلي للمؤسسة والمشروع.
- ✓ يهدف التحليل المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية إلى التعرف على مناطق القوة والضعف للمؤسسة.

4. تحليل الميزانية المالية

إن معرفة التوازن المالي يقتضي ضرورة تحليل المعطيات والبيانات المتاحة في القوائم المالية، وذلك حتى يتسنى لنا الوقوف على وضعية المؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة.

يتم تحليل الميزانية المالية عن طريق:

- ✓ النسب المالية.
- ✓ مؤشرات التوازن المالي

1.4. تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية

1.1.4. مفهوم النسبة المالية

يعتبر التحليل المالي بالنسبة المالية من أهم وسائل التحليل المستخدمة في دراسة المركز المالي و الائتمان للمشروعات و الحكم على نتائج أعماله **(أحمد، 1987، ص107)**.

تعرف النسبة رياضيا لأنها "علاقة ثابتة بين رقمين، أما في المجال المالي فهي تعبر عن علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية أو بين عنصرين من عناصر جدول الحسابات" **(Teulie, 1989, p. 229)**.

و قد اكتسبت النسبة المالية أهمية متزايدة بعد ان أصبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بمجالات الفشل المالي للشركات.

كما تعرف النسبة المالية بانها "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، و قد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها، كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين" **(مطر، 20006، ص 31)**.

2.1.4. أنواع النسب المالية

تستخدم النسب و المؤشرات المالية لدى البنوك من أجل ايجاد الارتباطات و التاثيرات فيما بين عناصر استخدامات و مصادر أموال هذه البنوك و كذلك ابراز التغيرات التي تحصل على النسب لنشاط البنوك خلال الفترات الزمنية **(خطاب، 2009، ص 153)**.

تشمل النسب المالية جوانب متعددة من نشاط المؤسسة من سيولة ومردودية وطريقة تسيير الأصول، مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها على الموارد الذاتية أم على القروض...، وعموما تصنف هذه النسب عادة إلى خمسة أنواع تتمثل فيما يلي **(بوابة المحاسبة، 2020)**:

أ. نسب السيولة

تستخدم نسب السيولة لقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل في موعد الاستحقاق، وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت قدرة الشركة من سداد ديونها، وهذا الجدول يوضح نسب السيولة المستخدمة مع شروحات عليها:

جدول رقم (02) معادلات نسب السيولة

نسب السيولة	المعادلة	الشرح
نسبة التداول	الاصول المتداولة / الالتزامات المتداولة	تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل من اصولها المتداولة، وتعتبر الزيادة في هذه النسبة مؤشر ايجابي على قدرة السداد في الاجل القصير.
نسبة التداول السريعة	الاصول المتداولة–المخزون / الالتزامات المتداولة	تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل من اصولها المتداولة التي تمتاز بسرعة تحولها الى النقدية (الاسرع سيولة)، بحيث تستبعد المخزون لبطئ تحوله الى نقدية، وكذلك تستبعد المصروفات المدفوعة مقدما.
نسبة النقدية	الاصول المتداولة النقدية فقط / الالتزامات المتداولة	تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل من اصولها النقدية فقط، وذلك باستبعاد حسابات المدينون واوراق القبض والمخزون السلعي والمصروفات المدفوعة مقدما.
صافي راس المال العامل	الاصول المتداولة–الالتزامات المتداولة	يمثل صافي راس المال العامل فائض الاصول المتداولة عن الخصوم المتداولة، والذي تدل زيادته على مدى قدرة الشركة على السداد في الاجل القصير.

المصدر: (بوابة المحاسبة، 2020)

ب. نسب النشاط (معدلات الدوران)

تقيس هذه النسب مدى كفاءة الشركة في ادارة واستخدام الموجودات التي لديها (المخزون والمدينون) لتوليد المبيعات وتحقيق الربح.

جدول رقم (03) معادلات نسب النشاط

نسب النشاط	المعادلة	الشرح
متوسط فترة التحصيل	365 / معدل دوران المخزون او المبيعات	تقيس هذه النسبة عدد الايام اللازمة لتحصيل المبالغ من المبيعات الآجلة وحسابات المدينون
معدل دوران المخزون	تكلفة المبيعات / متوسط رصيد المخزون	تقيس مدى سرعة تحويل البضاعة الى نقدية عن طريق بيعها، وكلما زاد معدل الدوران دل ذلك على كفاءة ادارة المخزون وجودة البضاعة المباعة، وبقسمة عدد ايام السنة (365 يوم) على هذه النسبة سيظهر عدد الايام اللازمة لبيع المخزون.
معدل دوران المدينون	صافي المبيعات / متوسط رصيد المدينون	تقيس مدى كفاءة الادارة في تحصيل ديونها من خلال عمليات البيع الآجل، وكلما زادت هذه النسبة دلت على كفاءة ادارة التحصيل.

معدل دوران الاصول الثابتة	صافي المبيعات / متوسط اجمالي الاصول الثابتة	تقيس هذه النسبة مدى كفاءة ادارة الشركة في استثمار واستخدام مواردها من الاصول الثابتة في سبيل توليد المبيعات، فاذا زادت دلت على كفاءة الادارة في استخدام اصولها لتوليد المبيعات.
معدل دوران الاصول	صافي المبيعات / متوسط اجمالي الاصول	تقيس هذه النسبة مدى كفاءة ادارة الشركة في استثمار واستخدام مواردها في الاصول لتوليد المبيعات، فاذا زادت دلت على كفاءة الادارة في استخدام اصولها لتوليد المبيعات.

المصدر: (بوابة المحاسبة، 2020)

ملاحظات:

1. متوسط رصيد المخزون= $\frac{\text{مخزون اول المدة+مخزون آخر المدة}}{2}$
2. متوسط رصيد المدينون= $\frac{\text{المدينون اول المدة+المدينون آخر المدة}}{2}$
3. متوسط رصيد الاصول= $\frac{\text{مجموع الاصول اول المدة+مجموع الاصول آخر المدة}}{2}$

ج. نسب الربحية

تقيس هذه النسب مدى قدرة الشركة على تحقيق الارباح، والتعرف على العائد المتوقع على اموالهم المستثمرة في المشروع.

جدول رقم (04) معادلات نسب الربحية

نسب الربحية	المعادلة	الشرح
هامش الربح	مجمل الربح / صافي المبيعات	تشير هذه النسبة الى مجمل الربح الذي تحققه الشركة من كل دولار بيع
نسبة صافي الربح الى المبيعات	صافي الربح / صافي المبيعات	تشير هذه النسبة الى مجمل الربح الذي تحققه الشركة من كل دولار بيع بعد خصم المصروفات التشغيلية
العائد على الاستثمار	صافي الربح / متوسط رصيد الاصول	يقيس مدى مساهمة الاصول المستثمرة في تحقيق الربح، وتستخدم هذه النسبة لمقارنة الربحية بين الشركات باختلاف احجامها لان هذه النسبة لاتتاثر بحجم الشركة.
العائد على حقوق الملكية	صافي الربح / متوسط حقوق الملكية	تقيس صافي ربح الشركة على استثمارات المساهمين.

المصدر: (بوابة المحاسبة، 2020)

د. نسب الاستثمار (السوق)

يستخدم المستثمرين الذين يرغبون بشراء الاسهم وتحقيق الارباح هذه النسب لاتخاذ القرارات بشأن الاستثمار من عدمه، فهذه النسب تقيس نصيب السهم من الارباح ومن حقوق المساهمين (حملة الاسهم العادية).

جدول رقم (05) معادلات نسب الاستثمار

نسب الاستثمار	المعادلة	الشرح
نصيب السهم من الارباح المحققة	صافي الربح / متوسط عدد الاسهم	تشير الى ما يحققه السهم العادي من الارباح المحققة.
نصيب السهم من الارباح الموزعة	الارباح الموزعة / متوسط عدد الاسهم	تشير الى ما يحققه السهم العادي من الارباح الموزعة.
نسبة التوزيعات النقدية	الارباح الموزعة / صافي الارباح المتحققة	تشير هذه النسبة الى قيمة التوزيعات النقدية الذي سيحصل عليها المستثمر من ارباح الاسهم
القيمة الدفترية للسهم	حقوق المساهمين العادية / متوسط عدد الاسهم العادية	تشير الى نصيب السهم العادي من حقوق المساهمين (حملة الاسهم العادية)

المصدر: (بوابة المحاسبة، 2020)

هـ. نسب المديونية

تقيس هذه النسب مدى اعتماد الشركة على الديون في تمويل اصولها واستثماراتها، ومعرفة اي مصادر التمويل التي استعانت بها الشركة في تمويل اصولها هل هي من مصادر داخلية من الملاك ام من مصادر خارجية من الغير (ديون وقروض).

جدول رقم (06) معادلات نسب المديونية

نسب المديونية	المعادلة	الشرح
نسبة الديون الى الاصول	مجموع الديون / مجموع الاصول	تشير هذه النسبة الى مدى مساهمة الديون قصيرة الاجل وطويلة الاجل في تمويل اصولها، فاذا زادت دلت على ان الشركة تعتمد على الديون في تمويل اصولها.
نسبة الديون الى حقوق الملكية:	مجموع الديون / صافي حقوق الملكية	تشير هذه النسبة الى مدى اعتماد الشركة على ديون الغير بالمقارنة مع حقوق المساهمين والملاك، وكلما زادت هذه النسبة دلت على ان الشركة تعتمد على ديون الغير أكثر من اعتمادها على مساهمات الملاك في تمويل احتياجاتها.

المصدر: (بوابة المحاسبة، 2020)

المحاضرة الثالثة عشر

2.4. تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي

لكي تكون البنية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي يجب أن تمول اصولها الثابتة بالموارد المالية الدائمة، وأصولها المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل، بعبارة أخرى يجب أن يتساوى حجم الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة وحجم الأصول المتداولة مع الديون قصيرة الأجل، وتعرف هذه القاعدة باسم قاعدة التوازن المالي

1.2.4. مؤشرات التوازن المالي

هناك ثلاث مؤشرات للتوازن المالي وهي:

أ. رأس المال العامل LE FOND DE ROULEMENT (FR)

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير وذلك بتاريخ معين، ويتمثل رأس المال العامل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الاصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة. ويتم حساب رأس المال العامل كما يلي :

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

✓ **الدلالة المالية لرأس المال العامل**

⇦ **من منظور أعلى الميزانية**

يعبر رأس المال العامل عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة. ويمكن حصر ثلاث حالات:

-**الحالة الأولى** : رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة) ، في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة (أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة).

-**الحالة الثانية** : رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة)، في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يلبي جزء من الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

-**الحالة الثالثة** : رأس المال العامل معدوم، وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات.

⇦ **من منظور أسفل الميزانية**

يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل، حيث يمثل رأس المال العامل من أسفل الميزانية مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للالتزامات القصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة إلى نقود سائلة يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل.

-**الحالة الأولى** : رأس المال العامل موجب أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض القصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويتبقى فائضا ماليا يمثل هامش آمان.

-**الحالة الثانية** : رأس المال العامل سالب بمعنى أن الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

ب. احتياج رأس المال العامل LE BESOIN EN FOND DE ROULEMENT (BFR)

من الجانب المالي لابد أن يكون هناك توافقا بين درجة سيولة الأصول الدورية ودرجة استحقاق الخصوم الدورية، لكن غالبا تكون هذه القاعدة المالية صعبة التحقيق (عدم التوافق بين معياري السيولة والاستحقاق) الأمر الذي أدى إلى ظهور احتياجات رأس المال العامل.

✓ **تعريف وحساب احتياجات رأس المال العامل**

هو ذلك الجزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال (نشاط المؤسسة) التي لم تغطى بموارد المؤسسة (احتياجات الدورة لم تغطى بموارد الدورة)، كما تعرف ايضا بأنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الاصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل، ويمكن حساب هذه الاحتياجات وفق العلاقة التالية :

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة – موارد الدورة

بحيث :

⇦ احتياجات الدورة: تمثل في الأصول المتداولة بخلاف القيم الجاهزة (المخزونات +قيم قابلة للتحقيق).

⇦ موارد الدورة: تتمثل في الديون قصيرة الأجل بخلاف سلفات مصرفية

ج. الخزينة LA TRESORERIE NET (TN)

الخزينة الصافية هي مجموع الأموال الجاهزة الموضوعة تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، وتعبر الخزينة عن وجود أو عدم وجود توازنا ماليا بالمؤسسة. وتحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة– السلفات المصرفية

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

إذا تمكنت المؤسسة من تغطية الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي تكون الخزينة موجبة و هي حالة الفائض في التمويل و في الحالة العكسية تكون الخزينة سالبة و هي حالة العجز في التمويل **(قاسيمي، 2009)**.

المحاضرة الرابعة عشر

5. الطرق الحديثة المستخدمة في قرار منح القروض

الطريقة الكلاسيكية غير كافية لوحدها لتقدير مخاطر الائتمان، لذلك وجدت طرق حديثة تعمل على تقدير المخاطر سنتطرق الى اهم هذه الطرق.

1.5. طريقة التنقيط Système de score

هي طريقة تحليلية احصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصة لكل زبون، و تعبر عن درجة الملائمة المالية.

طريقة تنقيط الزبائن هي تقنية احصائية تعمل على ربط مخاطرة عدم استرجاع القرض بسلم تنقيط، اين تعبر كل درجة من هذا السلم على مخاطرة معينة للقرض (ضعيفة، متوسطة، كبيرة)، و المشكل هو تحديد المعلومات الخاصة بالزبون و التي يمكنها التعبير الى حد ما عن ملائمته، اذ تعطى لكل معلومة معاملا خاصا بها حسب أهميتها ثم توضع النقطة النهائية المحصلة و الخاصة بالملائة المالية للزبون في سلم التنقيط و مقارنتها بالنقطة الحرجة لهذا السلم المحسوبة مسبقا، و من هذه المقارنة يسهل للبنك اتخاذ قرار منح القرض من عدمه **(عباس و شقال، 2017، ص 43).**

تسعى طريقة التنقيط الى الاستجابة لثلاث اهداف هي **(عباس و شقال، 2017، ص 43):**

أ. تخفيض خطر خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل للمؤسسات الطالبة للقرض.

ب.تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الاقراض الذي هو أحد الوظائف الاساسية للبنوك بما يحسن من الخدمات المقدمة للزبائن.

ج. التخفيض من اعباء دراسة ملفات طالبي القروض و تسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات.

1.1.5. مزايا طريقة التنقيط

- ✓ تمكن الطريقة من دراسة مجتمع ذو حجم كبير.
- ✓ تقوم بجمع المعلومات الضرورية و تركيبها لاعطاء نتائج دقيقة.
- ✓ السرعة في اتخاذ القرار و الاجابة السريعة لطلبات ملفات القروض.
- ✓ انخفاض تكلفته.

2.1.5. عيوب طريقة التنقيط

- ✓ **مشكل الزمن:** دالة التنقيط و نتائجها غير قابلة للاستعمال بعد مرور فترة زمنية نتيجة لتغير الاوضاع الاقتصادية التي تؤثر على حالة المؤسسة، كما ان المعلومات

التابعة للنسب و العتبةا لمحددة لترتيب المؤسسات قد تتغير كذلك، لذلك فقبل استعمال دالة التنقيط يجب اختيار عينة من المؤسسات تكون وضعيتها معروفة (جيدة أو عاجزة) **(عباس و شقال، 2017، ص 44)**.

2.5. طريقة نظام الاخصائيين (الخبراء)

يمكن تعريف نظام الخبير على انه نظام يستخدم الذكاء الاصطناعي لإيجاد الحلول لبعض المسائل الصعبة و التي لا يمكن حلها الا من طرف اشخاص لديهم الخبرة الكافية لحله.

و يمكن تعريفه كذلك على انه برنامج مطور لقيادة التحاليل المالية بصفة الية حيث يحسن و يطور بصفة دائمة، هدف نظام الخبير هو توفير الذكاء الاصطناعي و تقريبه من الذكاء البشري **(Labadie & Rouseau, 1996, p. 192)**.

1.2.5. مزايا نظام الاخصائيين

- ✓ تسهل عملية اتخاذ القرار في اقل وقت ممكن.
- ✓ نظام الاخصائيين يسمح بربح الوقت.
- ✓ يستطيع ان يتلاءم مع مميزات مختلق القطاعات الاقتصادية.

2.2.5. عيوب نظام الاخصائيين

- ✓ يؤدي هذا النظام الى تطبيق نفس القوانين لكل القطاعات مهما كتن حجمها.
- ✓ لا يأخذ بعين الاعتبار العناصر النوعية مثل استراتيجية المؤسسة او مدر كفاءة المسيرين.
- ✓ قوانين نظام الاخصائيين و قواعده معدة من طرف اخصائي و ذلك حسب تجربته و رأيه الخاص ربما يكون هذا الرأي مخالف لرأي اخصائي اخر.

3.5. طريقة نظام الترتيب (RATING)

كلمة انجليزية تحمل في مضمونها فكرة التقييم و الترتيب، حسب معايير و مقاييس و درجات معطاة، اي انه نظام لتقييم الخطر المترتب بالالتزامات، ملخص في نقطة تسمح بتصنيف صاحبها حسب طبيعة وخصائص الالتزام.

نظام الترتيب هو تقنية تسمح بترتيب الزبائن حسب درجة المخاطرة، أي من الزبون الذي يمثل اقل مخاطرة الى الذي يمثل أكبر مخاطرة بالنسبة للبنك، و بفضل هذا التدرج في ترتيب الزبائن يتمكن الصيرفي من وضع الزبون في الرتبة التي تناسبه. ان هذه الطريقة تسمح بمقارنة وضعية الزبائن فيما بيهم و معرفة خطورة كل واحد منهم بفضل نظام الترتيب، و بالتالي تسهيل اتخاذ القرار **(Karyotis, 1995, p. 15)**.

1.3.5. مزايا نظام الترتيب

بهذه الطريقة يمكن مقارنة المخاطرة التي يمثلها الزبون بالنسبة للزبائن الباقين، ففي حالة الركود فان خطر عدم تسديد القروض يكون كبير لذلك تسمح هذه الطريقة للزبون الذي يمثل اقل مخاطرة الحصول على القرض.

2.3.5. عيوب نظام الترتيب

- ✓ لا يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات نشاط المؤسسة و قدرات مسيريها.
- ✓ لا يأخذ بعين الاعتبار العوامل الظرفية (كمكان و زمان طلب القرض).

4.5. طريقة شبكة العصبونات او التحليل العصبوني

طالما أراد الانسان ان يجعل الالة ذكية، قادرة على التفكير و الاستنتاج. و بما ان الذكاء و التفكير ينبعان من العقل البشري، اتجه العلماء و الباحثون الى دراسة العقل و كيفية ادائه، لاختراع نماذج تقوم بتقليد بعض وظائف العقل، و بالتحديد تقليد شبكة العصبونات البشرية. حيث ان العقل البشري مكون من مجموعة من عصبونات تترابط و تنتظم ذاتيا بشكل يسمح لها بالتعلم و تخزين المعلومات و استعمالها عند الحاجة. باختراعهم لشبكة العصبونات، اراد العلماء تمكين الالة من تقليد بعض وظائف العقل البشري و تحليله للمشاكل المطروحة. هذه التقنية مستوحاة من تنظيم العقل البشري و كيفية ادائه، حيث انها تسمح بتخزين المعلومات من التجارب السالفة و استعمالها لحل مشاكل جديدة.

تنتمي شبكة العصبونات الى فرع التقنيات المسماة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، و هي فرع من فروع الاعلام الالي، يهتم بكيفية تقليد الالة للعقل البشري. و لقد ظهرت لاول مرة في الخمسينات، و تواصلت الابحاث الى ان تم اختراع اول شبكة عصبونية على شكلها الحالي و سميت بشبكة **WISARD**.

1.4.5. مزايا طريقة التحليل العصبوني

- ✓ سهولة في التطبيق
- ✓ امكانية التعميم
- ✓ القدرة على التلائم

2.4.5. عيوب طريقة التحليل العصبوني

- ✓ تتطلب كفاءات خاصة ليست في متناول الجميع
- ✓ اعطاء النتائج دون تفسير الأسباب (تعطي الشبكة نتيجة مباشرة و لا تبين كيفية استخراجها او العناصر التي تم الاعتماد عليها للحصول على هذه النتيجة)
- ✓ استعمال معطيات قديمة.
- ✓ مع الوقت تتغير الوضعية الاقتصادية او وضعية المؤسسة، و بهذا تتغير معها النسب المعمول بها لقياس المخاطرة، و نظرا لتغير هذه الوضعية تصبح شبكة العصبونات غير فعالة.

1. أكرم حداد، و مشهور هذلول. (2008). *النقود و المصارف: مدخل تحليلي و نظري* ( ). : .

2. ابراهيم مختار. (2005). *التمؤيل المصرفي* ( ). : .

3. أحمد زكريا صيام. (2014). دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني*( ) 151.

4. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، و حسين محمد سمح. (2012). *الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة* (المجلد الطبعة الاولى). : .

5. أحمد علي دغيم. (1989). *اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي و اقتصادي عالمي جديد*. : مكتبة مدبولي.

6. أسامة كامل، و عبد الغني حامد . (2006). *النقود و البنوك*. :
.

7. . (1998). *الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة*. : شمس.

8. . (2009). تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك - الشعبي الجزائري . *رسالة ماجستير*. .

9. أنس البكري، و وليد صافي. (2010). *الأسواق المالية و الدولية* (1). : .

10. أنور محمد سعيد سلطان. (2005). *إدارة البنوك*. ( ) :
.

11. أنور محمدسعيد سلطان. (2005). *إدارة البنوك*. : .

12. كر الريحان. (2002). أهمية تحليل مخاطر البنوك و أهدافه. *مجلة البنوك في الاردن، المجلد الواحد و العشرين*( ) 23.

13. . (2020). دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر. *مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات*، *05*(01).

14. توفيق جميل أحمد. (1987). *أساسيات الإدارة المالية*. بيروت: .

15. . (2009). *إعادة هيكلة المصارف: دراسة ميدانية*. : .

16. حورية حمني. (2006). . *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية*. : .

17. . (2001). *المصارف الإسلامية*. : دار المكتبي.

18. زياد رمضان، و محفوظ أحمد جودة. (2006). *الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك* ( ). : .

19. . (1994). *اقتصاديات النقود و المال*. : .

20. سامي حمود. (1996). . ( ) *مجلة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب*، *3*(2).

21. سليمان أحمد اللوزي، حسن زويلف، و مدحت ابراهيم العراونة. (1997). *ادارة البنوك* (الاولى). : .

22. . (2017). *مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة ميدانية بولاية سكيكدة 2010-2015)*. : أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص .

23. . (1998). *نظم المحاسبة و الرقابة و تقييم الاداء في المصارف و المؤسسات المالية* (المجلد الطبعة الاولى). بيروت: .

24. . (2010). *إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية*. : .

25. عبد الحميد الشواربي، و محمد عبد الحميد الشواربي. (2002). *ادارة المخاطر الائتمانية من وجهة النظر المصرفية و القانونية*. : .

26. . (2000). *البنوك الشاملة عملياتها و ادارتها*. : .

27. فمي، و عبد السالم أبو قحف. (1993). *الإدارة الحديثة في البنوك التجارية*. : .

28. عبد المعطي رضا أرشيد، و محفوظ أحمد جودة. (1999). *إدارة الائتمان* (المجلد الطبعة الاولى). : .

29. . (2004). *النقود و المصارف و الاسواق المالية* (المجلد الطبعة الاولى). : .

30. عزت محمد غزلان . (2002). *إقتصاديات النقود و المصارف* (1). : .

31. فلاح حسن الحسيني، و مؤيد عبد الرحمن الدوري. (2008). *إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر* ( ). : .

32. محمد الأمين عباس، و رابح شقال. (2017). استخدام التحليل الائتماني في التقليل من مخاطر منح القروض في البنوك التجارية (دراسة حالة قرض في بنـ . *مذكرة ماستر*. .

33. محمد الصالح حناوي. (1998). *المؤسسة المالية ، البورصة و البنوك التجارية*. : .

34. محمد مطر. (20006). *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العلمية* ( ). : .

35. . (31 12 2020). *مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة*. تم الاسترداد من http://dim-msila.dz/?p=73 :

36. . (2002). *عمليات البنوك التجارية*. : المجلس الوطني للثقافة و الفنون .

37. . (2005). استخدام قرض الإيجار في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة. (
) *مجلة العلوم الإنسانية*( ) 215.

38. هشام جبر. (2008). *إدارة المصارف*. : .

39. Axell Labadie& ،Olivier Rouseau .(1996) .*Crédit et management, gérer le risque client.*Paris: Economica.

40. Banque d'Algérie .(2001) .BANK MEDIA .*le journal Interne de la Banque d'Algérie* ¤ *Avril-Mai*)N°43.(

41. Daniel Karyotis .(1995) .*La notation financière. Une nouvelle approche du risque.*Paris: La revue banque éditeur.

42. Jaque Teulie .(1989) .*Analyse financier de l'entreprise.*Paris: Chotar et associés éditeurs.

43. . (2020 05 23). *تحليل القوائم المالية بالنسب المالية*. تم الاسترداد من AccountingGate: http://accountinggate.com/arabic/management-accounting/ratio-analysis-of-financial-statements.html

44. . (2021 01 06). *قطاع التأجير التمويلي*. تم الاسترداد من هيئة : https://www.pcma.ps/FLS/Pages/About-sector.aspx